تعليل الوضعيات
وأثره في التقعيد النحوي

د٠ محمد فريد أحمد حسن(*)

مقدمة :

بالرغم من تناول العلة النحوية بدراسات متعددة شملت نشأتها، وتطورها، وأنواعها، ومزاياها، وعيوبها، فإنها ما زالت تحتوي على كثير من الإشكاليات البحثية التي تحتاج إلى الوقوف أمامها بالدرس والتحليل .

من هذه الإشكاليات البحثية الإشكالية المتعلقة بما يجب تعليله، وما يمتنع تعليله من الظواهر اللغوية؛ وتأتي أهمية هذه الإشكالية من اتصالها اتصالا مباشرا بقضية أهمية التعليل النحوي وفائدته وقيمته في مجالات التقعيد للغة وتعليمها وتحليلها ، وهي القضية التي احتلت حيزا كبيرا في مجال الدراسات المتعلقة بالعلة النحوية قديما وحديثا .

وتتجسد هذه الإشكالية في بعض العبارات المشهورة التي نجدها في كثير من كتب النحو مثل : (ما جاء على أصله لا يُسأل عن علته)(١) .

و (الوضعيات لا تُعلل) (٢) ، (العلل الثواني والثوالث مما يجب أن يسقط من النحو)(٣)، وغير ذلك من العبارات الدالة على أن هناك نمطا ما من

(*) الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية – كلية البنات للآداب والعلوم والتربية – جامعة عين شمس.

(١) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٥٤/١ .

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان ١٣٩/١ ، ٣٠٢ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ٥٦/١ .

(٣) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي صـــ١٣٠ .

الاستعمالات اللغوية لا ينبغي تعليله، هذا النمط يسميه بعض النحاة (الوضعيات).

فما المقصود بالوضعيات التي لا تعلل ؟ ولماذا يستثنيها بعض النحاة من الحاجة للتعليل ؟ وما النمط الآخر المقابل لها وما الفرق بينهما ؟ وما مدى التزام النحاة عمليا بعدم التعليل لها ؟ وما الآثار التي ترتبت على وجود التعليل للوضعيات في النحو العربي ؟ وأخيرا بماذا يمكن الحكم على هذا النمط من التعليل بعد تقويمه تقويما لغويا ؟

من هذه التساؤلات ينطلق هذا البحث هادفا من خلال الإجابة عنها إلى الوصول للتوظيف الأمثل للعلة النحوية الذي يمكنها من القيام بالدور اللغوي المنوط بها باعتبارها ركنا مهما من أركان القياس النحوي وأساسا من الأسس التي تقوم عليها القاعدة النحوية .

ويلائم كل من المنهج التاريخي، والمنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي طبيعة هذه الدراسة، فهي دراسة تاريخية تقوم على تتبع ظاهرة بارزة من الظواهر المتعلقة بالتعليل النحوي في كتب النحاة بناء على استقراء ناقص، ثم تحليلها بعد ذلك تحليلا يراعي أصول النحو العامة التي قام عليها وما أُخذ عليها من مآخذ متعلقة بالعلة النحوية، ويراعي أيضا الهدفين الأساسيين اللذين من أجلهما وُجدت العلة النحوية، وأولهما : الإسهام في تحليل نظام اللغة ومعرفة الأسس التي يقوم عليها، وثانيهما: الإسهام في ضبط القواعد النحوية من خلال تقوية الأحكام التي تحتوي عليها باعتبار أن العلة ركن من أركان القاعدة النحوية .

ولتحقيق الهدف المنشود من البحث قُسِّمَ إلى ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول: ويتناول تحديد مفهوم الوضعيات وبيان صورها .
- المبحث الثاني: ويبحث في تعليل الوضعيات بين الاعتراضات المانعة له، والمسوغات المبررة له.
- المبحث الثالث: ويتناول تقويم ظاهرة تعليل الوضعيات من خلال ما ترتب عليها من آثار .

ثم يختم البحث بخاتمة تتضمن ملخصه ونتائجه .

المبحث الأول

مفهوم الوضعيات في النحو العربي

يستعمل مصطلح (وَضْعِيّ) دالا على كل ما كان منسوبا إلى (الجَعْل والوَضْع)[١] ، وهو مأخوذ من الفعل (وَضَعَ) الذي من معانيه في اللغة: الاختلاق والإنشاء، فمعنى (وضَعَ الشيءَ وَضْعا):(اخْتَلَقَه)[٢] ومنه قوله تعالى : (وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ)[٣]، إذا فكل ما كان منشؤه على صورة معينة، وكان مُتفقًا عليه من جماعة ما وفق هذه الصورة، ومصطلحا عليه بينها يسمى (وضعيّا)[٤] .

أما عند النحاة فهذا المصطلح نجده حاضرا في بعض المواضع[٥] بطريقة تنبئ بأن له دلالة محددة عندهم، وبأن اتخاذه مادة خاضعة للتعليل النحوي كان أمرا معروفا ويطلق عليه (تعليل الوضعيات)، وكان أيضا محل اعتراض من بعض النحاة .

إن استقراء نصوص النحاة التي تحدثوا فيها عن الوضعيات يسلم إلى أنهم كانوا يعنون بمصطلح (الوضع) ما يلي :

- الحالة الأولى للكلمة من حيث البنية، كقول النحاة عن (إذْ) : (ولبنائها سببان كل واحد منهما كاف لو انفرد، أحدهما: وضعها على حرفين لا ثالث لهما بوجه)[٦].

---

(١) التعريفات ، علي بن محمد الجرجاني ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط١ ، ١٩٨٣م ، ٢٠١/١ .

(٢) لسان العرب مادة (وضع) .

(٣) الرحمن (١٠) .

(٤) تكملة المعاجم العربية للمستشرق الهولندي رينهارت دوزي ٧٩/١١ .

(٥) التذييل والتكميل لأبي حيان ١٣٩/١ ، ١٤٠ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ٢١/١ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٧/٢ .

- الحالة الأولى للكلمة من حيث الوظيفة التي تقوم بها في التركيب، وذلك كما في قولهم: (الأسماء ليست في أول وضعها مبنية على أن تضاف ويجر بها، وإنما الإضافة فيها ثان لا أول)[١]، وأيضا قولهم بأن أصل وضع الفعل أن يسند ولا يسند إليه[٢] .
- الحالة الأولى للكلمة من حيث الدلالة التي تؤديها، كما في قولهم : (فإن قال قائل: إذا كانت "رب" في أصل وضعها، وحقيقتها للتقليل، نقيضة "كم". فما الوجه في استعمالهم إياها في مواضع التكثير)[٣]، وقولهم : (الأعلام وضعت في أصل وضعها على الخصوص ثم يعرض لها العموم)[٤].
- الحالة الأولى للتركيب، كما يظهر من قولهم :(كأن زيدا عمرو، إن سأل سائل فقال: ما وجه دخول الكاف هنا، وكيف أصل وضعها وترتيبها؟ فالجواب: أن أصل قولنا: كأن زيدا عمرو، إنما هو: إن زيدا كعمرو...)[٥].

مقتضى ذلك أن لدى النحاة أربعة مفاهيم للأصول الوضعية ثلاثة منها خاصة بالكلمة وهي : البنية الوضعية، والوظيفة الوضعية، والدلالة الوضعية، والرابع خاص بالتركيب وهو : التراكيب الوضعية، فما المقصود بكل مفهوم منها؟ وعلى أي أساس كان يتحدد؟

أولا – البنية الوضعية :

يقصد بالبنية الوضعية كل ما بنيت عليه الكلمة في أول أحوالها من حركات وحروف، فتاء التأنيث اللاحقة للعدد مبنية في أول أحوالها على

---

(١) سر صناعة الإعراب لابن جني ٣٠٩/١ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٢٩٢/١.

(٣) إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي القيسي ٣٠٢/١ .

(٤) السابق ٤٢٩/١ .

(٥) السابق ٣١٣/١ .

السكون[١]، وكلمة (بَيَاض) هكذا في أصل وضعها، الياء فيها مُقَرَّة على وضعها الأصلي[٢] وليست محولة إلى شيء آخر كياء (بائع) ، وحروف المعاني أصل وضعها أن تكون على حرف أو حرفين[٣]، وألف (موسى) لازمة موضوعة معه من أول وضعه[٤].

وإذا تتبعنا طريقة تحديد البنية الوضعية عند النحاة وجدناها تقوم على مقاييس محددة على النحو الآتي :

- ثبوت البنية على حالة ما في مواضع كان ينبغي أن تتغير فيها، فالدليل على أن أصل وضع تاء التأنيث اللاحقة للعدد أن تكون مبنية على السكون هو ما حكاه سيبويه عن العرب من قول بعضهم : (ثلاثهَربعهْ) فالتاء في آخر ثلاثة نطقت هاء ولم تُرَد إلى التاء بالرغم من تحريكها بحركة الهمزة التي بعدها، فعدم ردها إلى التاء في آخر العدد عند تحريكها كما يحدث مع الأسماء المعربة دليل على أنها في أصل وضعها مبنية على السكون .
- عدم قبول البنية تغييرا يقبله نظائرها، فالأسماء (مَنْ – كَمْ – ما) لا تقبل ما تقبله الأسماء من إمكانية التصغير، وفي هذا دليل على أن أصل وضعها هو وضع الحروف؛ لأن الحروف هي التي لا تقبل التصغير[٥] .
- كثرة الاستعمال، فالدليل على أن قول أهل الحجاز (لعمري) هو الأصل وليس قول بني تميم (رعملي) هو كثرة استعمال الأول[٦] .

---

(١) سر صناعة الإعراب لابن جني ٤٠٦/٢ .

(٢) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٢١٩/٨ .

(٣) التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان ٣٧٤/٨ .

(٤) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري ٢٢٢/١ .

(٥) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٢٦٨/٧ .

(٦) الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور ٣٩٢/١ .

- كثرة التصرف، فالدليل على أن (شوائع) هي الأصل وليس (شواعي) أنها أكثر تصرفا منها، فيقال : (شاع – يشيع – شائع) ولا يقال (شعى – يشعى – شاعٍ)[1].
- كثرة مجيء البنية خالية من الحروف الزائدة، فالدليل على أن كلمة (طأمن) هي الأصل وأن الهمزة قبل الميم، وليست (اطمأنّ) بتقديم الميم على الهمزة، هو مجيء الثانية دائما مقترنة بالحروف الزائدة، بينما الأولى تأتي مجردة من الحروف الزائدة ومقترنة بها[2].
- احتواء إحدى البنيتين المختلف على أصالتهما على دليل يدل على عدم أصالتها، بما يجعل القول بأصالة الأخرى أمرا مقطوعا به، فالدليل على أن (يئس) أصل و(أيس) فرع عنه هو أن (أيس) لو كان أصلا لوجب إعلاله ولصار (آس) وعدم حدوث ذلك دليل على أنه مقلوب من (يئس)[3].

ثانيا – الوظيفة الوضعية .

يقصد بالوظيفة الوضعية : الأثر الذي يترتب على وجود الكلمة في التركيب، وهذا الأثر قد يظهر من خلال العمل النحوي، أو الحذف، أو الزيادة، أو التعويض، أو المطابقة، وغير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في التراكيب .

وإذا تتبعنا طريقة تحديد الوظيفة الوضعية عند النحاة وجدناها تقوم على مقاييس محددة على النحو الآتي :

- التلازم بين وجود المؤثر والأثر الناتج عنه، فالدليل على أن أصل وضع حروف الجر القيام بوظيفة الجر هو أنها ملازمة لهذه الوظيفة ولا يمكن

---

(١) السابق الصفحة نفسها .

(٢) السابق الصفحة نفسها .

(٣) السابق الصفحة نفسها .

تعليقها عنها، بخلاف الأسماء التي يجر بها فالدليل على أن الجر ليس أصل وضعها أنها لا تلازم هذه الوظيفة[١] .

وهذا التلازم قد يكون وجوديا كما في المثال السابق أو عدميا كما في نون التثنية، فالدليل على أن أصل وضعها أن تكون عوضا من كل من (الحركة والتنوين) معا وليس من أحدهما فقط هو أنها تحذف كما يحذف التنوين للإضافة كما في (قام غلاما زيد) وتثبت كما تثبت الحركة مع لام المعرفة كما في (الرجلان) ، فلو كانت عوضا من الحركة فقط لثبتت مع الإضافة ولام المعرفة معا؛ لأن الحركة تثبت معهما، ولو كانت عوضا من التنوين فقط لحذفت مع الإضافة ومع لام المعرفة معا؛ لأن التنوين يحذف معهما، فلما امتنع الأمران صار لزاما القول بأن أصل وضعها ألا تكون عوضا من أحدهما فقط وإنما عوضا منهما معا[٢] .

- النقل عن العرب، فالدليل على أن أصل وضع (أي) هو نداء البعيد أنه منقول عن العرب[٣]، والدليل على أن أصل وضع فعل الأمر منافاته لحذف فاعله فلا يبنى للمفعول أنه لم يرد عن العرب على هذه الصورة؛ استغناء بصورة المضارع المقترن بلام الأمر (لِيُفْعَلْ كذا) ، فهي صورة وردت عن العرب تجمع بين معنى الأمر والبناء للمفعول فأغنت عن بناء الأمر للمفعول[٤] .
- القياس على الوظيفة الوضعية لشيء مشابه، فالدليل على أن أصل وضع (إذن) أنها للجواب تكفي من بعض كلام المتكلم هو القياس على (نَعَمْ و لا) ففي مثل قولنا : (إذن أزورك) جوابا لقول القائل : (إن تزرني أزرك) نابت (إذن) عن الشرط وكفت من ذكره، فوقعت بذلك في نفس الموقع الذي تقع

(١) سر صناعة الإعراب لابن جني ٣٠٩/١ .

(٢) السابق ١٣٠/٢ .

(٣) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٢٣٤/٥ .

(٤) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ١٣/٣ .

فيه (نعم ولا) عندما يجاب بهما فتكفيان عن كلام سابق؛ ولذلك قيست عليهما[١].

- وجود قرينة لفظية تقطع بأصل الوضع، فالدليل على أن (الآن) اسم في أصل وضعه دخول حرف الجر عليه[٢] .
- وجود قرينة معنوية تقطع بأصل الوضع، فالدليل على أن أصل وضع اسم الفاعل حال العمل أن يعتمد على صاحب له هو كونه صفة في المعنى؛ ومن ثم يحتاج إلى متبوع كأي تابع، فقرينة التبعية هي التي الدليل على أصل وضعه المذكور[٣] .

ثالثا – الدلالة الوضعية :

يقصد بالدلالة الوضعية : الدلالة المعنوية المرتبطة بالكلمة في أصل وضعها، والتي يترتب عليها أحكام نحوية .

وإذا تتبعنا طريقة تحديد الدلالة الوضعية عند النحاة وجدناها تقوم على مقاييس محددة على النحو الآتي :

- الاستدلال على أصل الوضع الدلالي بإبطال عكسه، فالدليل على أن (زيد وعمرو) وضعت في أصل وضعها على أن تكون خاصة بمسمياتها بالرغم من أنها قد يشترك فيها المئات ولم توضع لتكون مشتركة لهم ولغيرهم كالنكرة أن النكرة مجهولة عند كل من يسمعها، أما هذه الأعلام فإن كان منها ما هو مجهول عند بعض السامعين فهي معروفة عند من يعرفها؛ فلما انتفت جهالتها عن الجميع دل ذلك على أنها موضوعة وضعا خاصا[٤]؛ والدليل على أن أصل وضع الضمير أنه موضوع لواحد معين محال عليه

(١) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ١٩/٦ .

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٤٢٣/٣ .

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٢٧٣٦/٦ .

(٤) إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي القيسي ٤٢٩/١ .

متشخص في حال الخطاب، وليس أصل وضعه الإبهام بالرغم من أنه خارج الخطاب يكون مبهما – هو أنه لو كان أصل وضعه الإبهام لأشبه النكرات، ولكان معربا مثلها؛ لأن افتقاره إلى التفسير عارض كافتقار كلمة (رجل) إليه، والافتقار العارض لا يوجب البناء، فلما انتفى ذلك دل على أنه موضوع لمعين وليس موضوعا وضعا مبهما[١] .

- السماع عن العرب، فالدليل على أن أصل وضع (كم الاستفهامية) أن تكون مبهمة من حيث العدد، أي دالة على الكثرة والقلة، وليست دالة على الكثرة فقط – كما ذهب بعض النحاة– ما حكي عن بعض العرب من صلاحية الإجابة عنها بالقليل كما في قولهم : (كم مكث عبد الله أيوما أم يومين؟)[٢] .
- استقراء كلام العرب، فالدليل على أن أصل وضع الحرف ألا يفهم له معنى إلا مضموما مع متعلقه هو استقراء كلام العرب[٣]، والدليل على أن أصل وضع المضارع الدلالة على الحال فقط لا الحال والاستقبال معا، وأن دلالته على الاستقبال تكون بالقرائن هو أن استقراء كلام العرب يحكم بأنه إذا صلح اللفظ للقريب وللبعيد كان القريب أحق به؛ كما في قولهم: (زيد وأنت قمتما)، بتغليب المخاطب على الغائب، وقولهم: (أنا وأنت قمنا) بتغليب المتكلم على المخاطب[٤].
- الاستدلال بأدلة عقلية كدلالة الالتزام، فالدليل على أن أصل وضع الصفة المشبهة الدلالة على الحال هو أنها وصف دال على الثبوت واللزوم، ودلالتها على الثبوت واللزوم تستلزم دلالتها على الحال؛ لأن الثبوت من ضرورته الحال[٥] .

---

(١) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٢٥٧/١ .
(٢) التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان٧/١٠ .
(٣) أمالي ابن الحاجب ٣١٠/١.
(٤) التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان ٨٤/١ .
(٥)السابق ١٥/١١ .

- قبول الاقتران بأدوات معينة، فالدليل على أن أصل وضع المضارع الدلالة على الحال فقط لا الحال والاستقبال معا هو أنه يخلص للاستقبال بدخول حرفين من حروف المعاني هما : (السين – سوف)، والحروف الدالة على المعاني إنما تلحق الفروع لا الأصول، كعلامة التأنيث، والتثنية، والجمع، والتصغير، والتعريف، وغير ذلك من حروف المعاني؛ إذا فدلالته على الاستقبال فرع وليست أصلا[١] .

رابعا – التراكيب الوضعية[٢]:

يقصد بالتراكيب الوضعية التراكيب التي تظهر فيها جميع العناصر المكونة لها وفق ترتيب معين، والمتتبع لتناول النحاة للتراكيب الوضعية يرى أن المقاييس التي كانت تتحدد بناء عليها هذه التراكيب تتمثل فيما يلي :

- القياس العقلي، فالدليل على أن أصل وضع الجملة الاسمية هو(المبتدأ يليه الخبر) هو قياس الخبر على الوصف؛ لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، ومن ثم استحق الخبر التأخير كالوصف[٣].
- الدلالة الأصلية للتركيب، فالدليل على أن أصل تركيب (كأن زيدا عمرو) هو (إن زيدا كعمرو) أن الغرض الأصلي من الكلام هو التشبيه بأداة التشبيه الكاف، ثم أراد القائل الاهتمام بالتشبيه المعقود عليه الجملة فقدم الكاف

---

(١) السابق ٨٤/١ .

(٢) المقصود بالوضع في التراكيب كما أشار السيوطي في كتابه (المزهر) هو وضع أنواع المركبات لا جزئياتها، وذلك كوضع باب الفاعل على أساس إسناد فعل إلى من صدر منه، أما وضع فاعل مخصوص فلا، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه نقل خلافا بين اللغويين في مسألة وضع التراكيب، وذكر أن بعضهم رفض القول به مقتصرا على القول بالوضع للمفردات فقط . المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ٣٨/١ وما بعدها .

(٣) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ١٧٠/١، وشرح ابن عقيل على الألفية ١٩٥/١ .

وفتح همزة (إن)؛ لأن الكاف لا تدخل إلا على المفتوحة[١].

- افتقار بعض عناصر التركيب إلى ما يتمم معناها، فالدليل على أن أصل التركيب المحتوي على (كم الاستفهامية) أن تكون لـــ (كم) الصدارة هو أن كم تفتقر إلى ما يتمم معناها، فهي تكتسب معناها من غيرها؛ لأنها لا معنى لها في نفسها؛ ومن ثم لا يمكن أن تتأخر ويكون تمام معناها مقدما عليها كما في (درهما عندك كم)[٢] .
- أمن اللبس، فالدليل على أن أصل وضع الجملة المكونة من مبتدأ وخبر معرفتين أن تبدأ بالمبتدأ يليه الخبر هو أن خلاف هذا الأصل يقضي بجواز الابتداء بالمبتدأ أو الخبر، وهذا يؤدي إلى لبس سببه أن كل واحد منهما يصلح أن يكون خبرا أو مخبرا عنه[٣] .
- وجود قرينة لفظية، فالدليل على أن أصل وضع التركيب المكون من مبتدأ خبره اسم تفضيل مقترن بـــ(أل) أن يطابق الخبر المبتدأ في (الجنس والعدد) فنقول : (زيد الأفضل) و(هند الفُضْلى) و (الزيدان الأفضلان) (والهندان الفُضْليان) وهكذا أن اقتران الخبر بـــ(أل) أخرجه عن شبه الفعلية فأُنث وثُنِّي وجُمع[٤] .

من خلال العرض السابق نلاحظ ما يلي :

١. تُظهر النماذج المذكورة أن تطرق النحاة لتحديد أصل الوضع كانت له أسباب لغوية تهدف لضبط القاعدة النحوية؛ فأصول الوضع المذكورة عبارة عن أسس لغوية كلية صاغها النحاة من خلال تحديد خصائص وضعية

---

(١) سر صناعة الإعراب لابن جني ٣١٣/١ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ٣١٤/١ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ٢٦٥/١ .

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ٤٥/٢ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٦٥٦/١ ، وشرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام صـــ ٢٨١ .

للظواهر اللغوية انطلاقا من أن الخصائص الاستعمالية للظاهرة اللغوية ليست كافية لإقامة نظام تقعيدي منضبط، وأن هناك مرحلة ما قبل الاستعمال تُعَدُّ أساسا كليا مضبوطا يمثل تحديده والوقوف عليه صونا للظاهرة اللغوية من الاعتباطية والعشوائية، ويجيب عن الأسئلة اللغوية التي قد تثار حول بعض الاستعمالات؛ فتحديد أصل وضع(مَنْ) على أنها اسم وُضِعَ وَضْعَ الحروف يجيب عن تساؤل لغوي وهو: هل (مَنْ) اسم أم حرف؟ وهو السؤال الذي يثيره كونها تستعمل استعمال الأسماء وكونها على بنية الحروف، وتحديد أصل وضع الضمير على أنه وُضِعَ وَضْعَ المعرفة دالا على معين يجيب عن تساؤل لغوي وهو: هل يعامل الضمير معاملة المعرفة باعتباره دالا على معين داخل السياق أم يعامل معاملة النكرة باعتباره مبهما خارج السياق؟

إذا فتحديد أصل الوضع كان لضرورة لغوية، ويقوم على أساس لغوي، ولم يكن افتراضات ذهنية مجردة .

٢. تتسم المقاييس المستخدمة في تحديد أصل الوضع بأنها مقاييس لغوية تنتمي إلى أصول النحو المعروفة، فنجد النقل عن العرب، والقياس الشكلي، وكثرة الاستعمال، وكثرة التصرف، والقرائن اللفظية، والقرائن المعنوية، وغير ذلك من المقاييس التي يبدو أثرها واضحا في تحديد الأصول الوضعية والتدليل عليها .

نخلص من هذا إلى أن الوضعيات: (قواعد كلية استنبطها النحاة بأدلة لغوية بهدف تأصيل الاستعمالات اللغوية تأصيلا ينفي عنها الفوضى والاضطراب والعشوائية، وينظم ما تمثله من أنماط متباينة في إطار من التوافق؛ بما يسهم في ضبط القواعد النحوية المنظمة لها) .

وقد صنع النحاة مع هذه القواعد الكلية ما صنعوه مع غيرها من قواعد النحو فأخضعوها للتعليل النحوي، وهو أمر كان موضع اعتراض من بعض النحاة الذين رأوا في تعليل هذه الكليات أمرا لا داعي له؛ فما مسوغات تعليل هذه الوضعيات؟ وما وجه الاعتراض على تعليلها؟ وهل هناك فارق بين تعليلها وتعليل غيرها من القواعد اللغوية؟

* *

المبحث الثاني

تعليل الوضعيات بين الاعتراضات والمسوغات

الاعتراض على تعليل الوضعيات:

لم يكن تعليل الوضعيات موضع قبول من جميع النحاة، وإنما ظهرت أصوات معارضة له تنادي بالتوقف عنه، وعدم التطرق إليه، وتدعو إلى إبعاده عن القاعدة النحوية؛ فممن عارض هذا النمط من أنماط التعليل : أبو القاسم السهيلي (٥٨١هـ) كما يظهر من قوله في سياق تعقيبه على تعليل النحاة لمنع الأسماء الممنوعة من الصرف من الجر والتنوين بأنه لشبهها بالفعل: (وهذا الباب لو قصروه على السماع، ولم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لانتُفِع بنقلهم، ولم يكثر الحشو في كلامهم)[١] .

وابن مضاء القرطبي (٥٩٢) كما يظهر من قوله في تعليقه على تعليل النحاة لرفع الفاعل: (ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن "زيد" من قولنا : "قام زيد" لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر)[٢] .

وأبو البقاء العكبري (٦١٦هـ) كما يظهر من قوله في سياق حديثه عن جموع القلة والكثرة : (والجيد في هذا الباب أن الجموع لا يكاد يصح فيها تعليل؛ لأنها من باب الوضع الأول، فكانت أبنيتها كأبنية الآحاد، وتلك لا تعلل، فكذلك هذه)[٣] .

---

(١) أمالي السهيلي صـ ٢٠ .

(٢) الرد على النحاة لابن مضاء صـ١٣٠ .

(٣) شرح التكملة للعكبري، وهو الجزء الثاني من المصباح في شرح الإيضاح، رسالة دكتوراه، حورية بنت مفرج الجهني، صـ ٥ ، ٦ .

وأبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) كما يظهر من قوله أثناء حديثه في باب العدد: (تكلم النحويون في العلة الموجبة لإثبات تاء التأنيث من ثلاثة إلى عشرة مع المذكر المضاف إليه اسم العدد وحذفها مع المؤنث، وذلك من الوضعيات ونحن لا نرى تعليل الوضعيات، لكنه ينبغي أن نوافقهم ونذكر شيئا مما ذكروا)[١]، وقوله أيضا في سياق حديثه عن تعليل النحاة اختصاص الجر بالاسم والجزم بالفعل بأن عامل الجر ضعيف فانفرد به الاسم، وأن جزم الفعل عوض عن مشاركة الاسم في الجر: (وأما طلب العلة لاختصاص كل واحد منهما بما اختص به فهو شيء قد بحث فيه النحويون، وطولوا في ذلك بما لا فائدة في ذكره، والصواب في ذلك ما حرره بعض أصحابنا، وهو أن التعرض لامتناع الجر من المضارع المعرب وامتناع الجزم من الأسماء المعربة على الإطلاق تعرض للسؤال عن مبادئ اللغات، والسؤال عن مبادئ اللغات لا سبيل إليه)[٢] .

وإذا ذهبنا نبحث عما أدى بهؤلاء النحاة إلى أن يقفوا هذا الموقف الرافض لهذا النوع من التعليل لوجدنا عدة أسباب، بعضها صرح به رافضو هذا النوع، وبعضها يفهم من سياق تناولهم لهذا النوع من التعليلات، وهي على النحو الآتي :

١. هذا النمط من التعليل تعليل للأصول، والأصول لا تعلل، أما الذي يعلل فهو ما خرج عن الأصول[٣]، فالقاعدة أن من تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقي مُرْتَهَنًا بإقامة الدليل[٤]، فالأصل إذا

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان ٢٩٦/٩ .
(٢) السابق ١٣٩/١ .
(٣) السابق ١٤٠/١ .
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٣٩٣/٢ .

لا يحتاج إلى دليل؛ ومن باب أولى لا يحتاج إلى علة، وهنا نجد سؤالا مهما يطرح نفسه: ما الحد الفاصل بين ما لا ينبغي تعليله وما ينبغي تعليله من الأصول؟ يجيب أبو حيان عن هذا السؤال بقوله: (إنما ينبغي أن يُسأل عما كان يجب قياسا فامتنع، والذي يجب قياسا خفض المضارع إذا أضيفت إليه أسماء الزمان نحو قوله تعالى:(هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)[1]؛ لأنه فعل معرب وقد دخل عليه عامل خفض ولم يؤثر فيه)[2].

٢. تثبت الدراسة المقارنة أو التقابلية بين اللغة العربية واللغات الأخرى في بعض الظواهر المتشابهة أن هذا النمط من التعليل لا فائدة منه، فهو فضول من القول؛ يقول أبو حيان بعد أن أشار إلى تعليلات النحاة لكون أحرف المضارعة (أ ــ ن ــ ي ــ ت) : (فهل هذا كله إلا من الوضعيات، والوضعيات لا تعلل، وكما جعلت العرب حروف المضارعة في هذا الفعل جعلت الترك (راء) ساكنة تليها علامة المتكلم والمخاطب ولا علامة للغائب ... وجعلت الفرس علامة لذلك (ميما) مكسورة ممالة ... ووافقت الحبشة العرب في حروف المضارعة، فـ(الياء) للغائب مطلقا غير المؤنثة ... و(التاء) للمخاطب مطلقا وللغائبة ... و(الهمزة) للمتكلم وحده ... و(النون) للمتكلم ومعه غيره ... وإذا تقرر الخلاف في الألسن في حروف المضارعة وفي غيرها أيضا، فكيف يمكن أن تظهر علة في اختصاص كل لسان بهذا الحرف الذي وضع للمضارعة فيه، وهل ذلك إلا فضول من القول لا يحتاج إليه ... ولقد اطلعت على جملة من الألسن : كلسان الترك، ولسان الفرس، ولسان الحبش، وغيرهم، وصنفت فيها كتبا وفي لغتها ونحوها وتصريفها، واستفدت منها غرائب وعلمت باستقرائها أن

(١) المائدة (١١٩) .

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان ١٤٠/١ .

الأحكام التي اشتملت عليها لا تحتاج إلى تعليل أصلا، وأن كل تركيب كلي يحتاج فيه إلى نص من السماع، وأنها لا يدخلها شيء من الأقيسة؛ وإنما يقال من ذلك ما قاله أهل ذلك اللسان)[1] .

هذا الكلام يشير إلى أمرين:

- الأول : أن الظواهر الوضعية أفضل طريقة لفهمها وتحليلها هي دراستها دراسة مقارنة أو تقابلية؛ لأنها ظواهر تشترك فيها جميع اللغات، فلكل لغة ظواهر وضعية قد تتشابه مع لغة أخرى وقد تختلف معها، لكنها في النهاية تدل عندما توضع مقابل بعضها البعض على أنه لا حكمة في البحث عن اختصاص لغة ما بظاهرة ما، وخاصة إذا اشتركت معها لغة أخرى في الظاهرة ذاتها، كما حدث بين العربية والحبشية، فاشتراكهما في أحرف المضارعة لفظا ومعنى يجعل البحث عن علة اختصاص العربية بهذه الأحرف في صيغة المضارعة أمرا لا فائدة منه؛ لأن الدراسة المقارنة أثبتت أنها لا تختص بها وحدها .
- جميع اللغات تشترك في أن فيها وضعيات؛ لذا فأفضل أساس يمكن أن يقوم عليه التنظير لأحكام هذه اللغات وتقويتها عندما تدور حول ظواهر وضعية هو (السماع) وليس (التعليل)، بمعنى أنه يكفي القول فيها: (إنها سمعت هكذا) .

٣. قد يؤدي هذا النمط من أنماط التعليل إلى التناقض، وذلك كما في تعليل عمل (ما) على لغة أهل الحجاز، وتعليل عدم إعمالها على لغة بني تميم، فعلة الأول أنها أشبهت (ليس) من وجهين: نفي الحال، والدخول على المبتدأ والخبر، وهذا الشبه يقوى بقبول (ما) دخول (الباء) في خبرها مثل (ليس)،

---

(١) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان صـ ٢٣٠ ، ٢٣١ ، وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان ٩٨٥/٢ .

أما علة عدم عملها في لغة بني تميم فهو افتقادها للاختصاص الذي يعد شرطا لعمل الحروف، فهي تدخل على الاسم والفعل؛ ومن ثم لا تعمل[١]، والتناقض ظاهر بين العلتين، فإحداهما تسوغ العمل بعلة عقلية وهي القياس، والثانية تسوغ عدم العمل بعلة عقلية وهي افتقاد الشرط الأساسي لعمل الحروف وهو الاختصاص .

٤. قد يؤدي هذا النمط إلى تسلسل العلل؛ لأن تعليل الوضعيات يفتح الباب للسؤال عن كل شيء، فما من شيء إلا سيقال فيه: لم كان كذلك؟ فالسؤال عن علة انفراد الأسماء بالجر، وانفراد الأفعال بالجزم سيؤدي إلى أسئلة من نوع : لماذا لم تجزم الأسماء بعوامل جزم الأفعال؟ ولماذا لم تجر الأفعال بعوامل جر الأسماء؟ وهذا يفتح الباب أما أسئلة أخرى عن الرفع والنصب، مثل: لماذا لم تنصب الأفعال بنواصب الأسماء؟ ولماذا لم تنصب الأسماء بنواصب الأفعال؟[٢].

ومن الأمثلة على التسلسل ما أورده ابن الأنباري في باب (النداء) عندما ذكر تساؤلا عن علة عدم الجمع بين أداة النداء (يا) وبين (أل) وأجاب قائلا : (لأن "يا" تفيد التعريف والألف واللام تفيد التعريف، فلم يجمعوا بين علامتي تعريف؛ إذ لا يجتمع علامتا تعريف في كلمة واحدة)[٣]، وقد كان هذا التعليل سببا في سؤال آخر أورده بعد السؤال السابق مباشرة وهو (فإن قيل: قولهم : يا زيد، هل تعرف بالنداء أو بالعلمية؟)[٤] وهذا السؤال الهدف منه الاستفهام عن علة الجمع بين (يا) التي

(١) أسرار العربية، لابن الأنباري صـــ ٩٠، ٩١ .
(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان ١٣٩/١ .
(٣) أسرار العربية لابن الأنباري صـــ ١٢٨ .
(٤) السابق الصفحة نفسها .

تفيد التعريف وبين (زيد) المعرفة بالعلمية بناء العلة المذكورة سابقا والتي بموجبها لم يجمع بين علامتي تعريف؛ فهنا أيضا جمع بين علامتي تعريف هما (أل) و(العلمية)، ولم يقتصر عيب التسلسل هنا على التكلف في طرح الأسئلة فقط، بل امتد إلى التكلف في الإجابة عليها أيضا، فابن الأنباري يقول ردا على السؤال السابق :(قيل: في ذلك وجهان: أحدهما: أن نقول: إن تعريف العلمية زال منه وحدث فيه تعريف النداء والقصد، فلم يجتمع فيه تعريفان، والثاني: المسلم أن تعريف العلمية والنداء اجتمعا فيه، ولكن جاز ذلك لأنا منعنا عن الجمع بين تعريفين إذا كان بعلامة لفظية كـ"يا" مع "الألف واللام"، والعلمية ليست بعلامة لفظية، فبان الفرق بينهما)[١].

٥. هذا النمط من التعليل فيه (تحكم)، فهو لا يستند إلى عقل ولا منطق، فما هو إلا آراء فيها استبداد وتسلط، يقول السهيلي: (زعموا أن الاسم الذي لا ينصرف امتنع من الخفض والتنوين لمضارعته الفعل؛ إذ الفعل فرع للاسم وثان له، والذي لا ينصرف من الأسماء فيه علتان فرعيتان، كالتعريف فإنه فرع للتنكير، وكالتأنيث فإنه فرع للتذكير، وكالجمع فإنه ثان للإفراد، إلى سائر العلل التسع المذكورة في كتبهم)[٢]، وقد عقب السهيلي على ذلك بقوله: (... وأما التحكم فجعلهم التعريف فرعا، ولم يجعلوا التصغير فرعا للتكبير، ولا المعتل من الأسماء فرعا للصحيح، ولا المزيد فيه فرعا لما لا زوائد فيه إلا الألف والنون خاصة، فكيف صارت تلك الأشياء فروعا لأصول، ولم يجعلوا هذه التي ذكرنا فروعا لأصول فيشبهوها بالأفعال التي هي فروع للأسماء في زعمهم؟! ومن التحكم قصرهم التعليل على علتين فصاعدا، فهلا كان أقل العلل ثلاثا أو واحدة! فلم

(١) أسرار العربية، لابن الأنباري ص ١٢٨،١٢٩ .

(٢) أمالي السهيلي ص ١٩ .

يكشفوا في ذلك عن نية، ولا نبهوا فيه على حكمة؛ ومن التحكم قولهم: إنه لما أشبه الفعل منع الخفض والتنوين، فيقال لهم: هلا منع غير الخفض والتنوين مما هو ممنوع في الأفعال كالتثنية والجمع والتعريف والإضافة، وغير ذلك مما لا يكون في الأفعال! ولم أيضا منعوه التنوين مع الخفض؟ وهلا منعوه واحدا منهما، أو منعوه أكثر من اثنين لولا الركون إلى محض التحكم!)[1] .

٦. فقدانه لشرط من شروط العلة النحوية وهو الاطراد والعكس، بمعنى أن يوجد الحكم مع وجود العلة وينعدم بعدمها، يقول السهيلي معقبا عن تعليل المنع من الصرف المذكور سابقا: (أما عدم الاطراد فإنا قد نجد الاسم مضارعا للفعل لفظا ومعنى وعملا ورتبة، وهو مع ذلك يدخله الخفض والتنوين، كضارب ونحوه، فإن فيه لفظ الفعل ومعناه، ويعمل عمله، وهو تال للاسم ووصف له، ثم لم يمنعوه الخفض والتنوين؛ ومن ذلك (مُسْلِمة) فإنه قد اجتمع فيه الوصف والتأنيث، وهو مع ذلك منصرف ... ثم قد تعدم هذه العلل من الاسم، وهو مع ذلك ممنوع من الصرف، نحو "أبي قابوس" فليس فيه إلا التعريف، وقد منع من الصرف؛ لأنه عربي مشتق من القبس، والقابوس هو الحسن الوجه؛ فقد وجد الحكم مع عدم العلة، وعدم مع وجودها فدل على فسادها)[2] .

هذا أبرز ما علق عليه المعارضون لتعليل الوضعيات معارضتهم لهذا النمط من أنماط التعليل، وقبل أن نضع هذه الاعتراضات في ميزان التقويم لا بد من الإجابة على سؤال مهم وهو: هل لاستخدام تعليل الوضعيات في المواضع التي استخدمه النحاة فيها مسوغات؟ وما هي؟ إن تحديد مسوغات

---

(١) السابق ص ٢٣،٢٤ .

(٢) السابق ص ٢٠ ، ٢١.

استخدام تعليل الوضعيات من خلال تناول النحاة لها أثناء التقعيد هو الأساس الذي يجب أن تنبني عليه أية محاولة لتقويم هذا النمط من التعليلات بهدف بيان قيمته ودوره ومدى صلاحيته ومزاياه وعيوبه، وفيما يلي عرض لهذه المسوغات من خلال استقراء النماذج التي ورد فيها تعليلات لوضعيات موظفة في كتب النحاة .

مسوغات تعليل الوضعيات عند النحاة:

إن تتبع ما أسهم به النحاة من تعليلات للوضعيات يظهر بوضوح أن ثمة أهدافا مَثَّلَ الوصول إليها دافعا للبحث عن هذه التعليلات، فلم يكن تعليل الوضعيات هدفا في ذاته، وإنما كانت هناك دواع لغوية دعت إلى هذا النوع من التعليل، وذلك نحو :

١. اطراد الأحكام:

لم تكن فكرة اطراد الأحكام بمنأى عن ذهن النحاة وهم يقعدون القواعد ويضبطونها؛ فاطراد الأحكام ينظمها ويقللها ويقيها مشكلات التشعب والاضطراب وكثرة الاستثناءات؛ وتعليل الوضعيات استخدم كوسيلة من الوسائل الموصلة لتحقيق هذا الهدف، وذلك كما يظهر من تعليل بناء أسماء الأفعال، فبالرغم من أن ذلك هو أصل وضعها نجد النحاة يعللونه بأنه لكونها تنوب عن الفعل نيابة متأصلة في المرتجلات ونيابة مُنَزَّلة منزلة المتأصلة في المنقولات(١)، وهذه العلة أسهمت في طرد الحكم ببناء أسماء الأفعال وعدم الاستدراك عليه بوجود أسماء معربة تشبهها في النيابة عن الفعل كالمصدر النائب عن فعله؛ فنيابة المصدر عن فعله نيابة عارضة في بعض التراكيب

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٤٥/١ .

وليست كنيابة اسم الفعل المتأصلة[1]، ولولا التفريق بالعلة المذكورة لفقد الحكم لأسماء الأفعال بالبناء صفة الاطراد .

٢. درء التناقض عن الأحكام:

إن محاولة التقعيد للغة متعددة الظواهر ومتنوعة الخصائص يحتاج إلى ما يضمن عدم تداخل الأحكام وتعارضها، وعدم مراعاة ذلك يؤدي إلى اضطراب الأحكام وفقدانها صفة الضبط، من هذا المنطلق وظف النحاة تعليل الوضعيات للقيام بدور في إطار نفي التعارض عن الأحكام، وذلك كما يبدو من خلال تعليل استحقاق أسماء الاستفهام للصدارة وعده أصل وضعها بأن عدم تصدرها في الكلام كما في (جلس زيد أين؟) يؤدي إلى تناقض سببه أن الكلام يبدأ خبريا ثم يتحول إلى إنشائي وهما نقيضان، وهذا يجعل السامع يقع في لبس بسبب أنه يبني فهمه للكلام على أصله الذي بدأ به ثم يفاجأ بما يغير هذا المعنى، فلا يدري هل هذا التغيير معلق بالكلام السابق أم أنه يغير كلاما سيأتي بعده، ومن هنا يحدث الإلباس[2]؛ وهذا التعليل يسهم في نفي التعارض البادي بين الحكمين الآتيين : (الأصل أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر) و(الأصل في الخبر أن يتقدم على المبتدأ إذا كان مما له الصدارة)، إن التعليل المذكور يجعل كلا من الصورتين أصلا مستقلا له دواع معنوية تفرضه، وينفي عنهما كونهما صورتين متعارضتين، فكما أن تقديم المبتدأ على الخبر أصل تدعو له دواع لفظية ومعنوية هي أن الخبر وصف في المعنى فاستحق التأخير كالوصف، وأن المبتدأ محكوم عليه والخبر حكم، وأن المبتدأ عامل في الخبر وحق العامل أن

(١) السابق الصفحة نفسها .

(٢) أمالي ابن الشجري ٤٠٢/١ ، وشرح الرضي على الكافية ٢٥٧/١ .

يتقدم كسائر العوامل[١]، فإن تقديم الخبر إذا كان اسم استفهام أصل له أيضا داع معنوي هو منع الالتباس الناتج عن تقديم المبتدأ في هذه الحالة .

٣. تسويغ الأحكام المتباينة في الباب الواحد :

بعض الأبواب النحوية نجد فيها تباينا في الأحكام مثل باب (الفعل)، فبالرغم من أن الأصل فيه البناء نجد منه ما هو معرب ومنه ما هو مبني، وهذا التباين يحتاج إلى ما يفسره ويسوغه، وقد قام تعليل أصل وضع الأسماء بهذا الدور، فقد نص النحاة على أن أصل وضع الأسماء هو الإعراب؛ وعللوا ذلك بأن الأسماء تتضمن معاني مختلفة مثل : الفاعلية والمفعولية والإضافة، فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض؛ ولما نظر النحاة إلى (الفعل المضارع) وجدوه يشابه الاسم في عدة أشياء منها التخصيص بعد الشيوع، فهو يتضمن معاني مختلفة مثل الاسم، وبهذا استحق الإعراب حملا عليه، أما الفعل الماضي فليس بينه وبين الاسم مشابهة؛ ومن ثم لم يحمل عليه في الإعراب كالفعل المضارع[٢] .

٤. تثبيت الحكم النحوي ونفي جواز مخالفته :

أصل وضع الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل على الفاعل؛ وبناء على ذلك فإن جملة مثل (محمد قام) لا تعد جملة فعلية، وقد اكتسبت الجملة الفعلية من خلال هذا الأصل حكما نحويا نصه (لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل) ، وقد علل النحاة هذا الأصل بتعليلات منها : (الفاعل كالجزء من الفعل ومحال تقديم جزء الشيء عليه – الفاعل لا يمكن تصوره حقيقة إلا بعد صدور الفعل – الفاعل إذا

---

(١) شرح ابن عقيل على الألفية ٢٢٧/١، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي ٣٨٤/١، والمقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية لبدر الدين العيني٥٠٤/١ .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني١٢٢/١، وأسرار العربية لابن الأنباري صـــ ٢٤ .

تقدم على الفعل ساغ للفعل أن يسند لغيره مثل: زيد قام أبوه، وهذا لا يسوغ للفعل إذا كان هو المتقدم)، وهذه العلل تهدف إلى تثبيت الحكم المذكور وتقويته وتضعيف ورد ما ذهب إليه بعض النحاة من جواز تقديم الفاعل على الفعل[١] .

٥. إزالة اللبس عن الحكم النحوي :

أصل وضع نون التثنية هو الكسر كما في (مؤمنَيْنِ)، وأصل وضع نون الجمع هو الفتح كما في (مؤمنِيْنَ)، وقد علل النحاة هذا الأصل بعلة وهي (للتفريق بينهما)، وهذه العلة كما يبدو من صيغتها تهدف إلى إزالة التشابه الملبس بين شيئين يحتاجان إلى التفريق بينهما حتى لا يحدث لبس، وهذا ما نجده بين جمع الاسم المقصور في حالتي الجر والنصب كما في (مُصْطَفَيْنَ) وبين مثنى الاسم الصحيح مثل (زيْدَيْنِ)، فلو لم يحدث التفريق بين الصيغتين بفتح النون مع الجمع وكسر النون مع المثنى لالتبس الجمع بالتثنية، ولما كان هناك دليل على أن (مُصْطَفَيْنَ) جمع، و(زيْدَيْنِ) مثنى[٢] .

٦. التفريق بين صور التراكيب المتشابهة من حيث الجواز وعدمه :

فعل التعجب لا يشتق من الألوان، هذا أصل وضعه؛ وقد علل النحاة هذا بأن الألوان لما كانت ثابتة في الشخص لا تكاد تتغير جرت مجرى أعضائه التي لا معنى للأفعال فيها كاليد والرجل وما أشبه ذلك، فكما لا يجوز أن يقال: (ما أيداه ولا ما أرجله) من اليد والرجل، فكذلك لا يجوز أن يقال : (ما أحمره، وأسوده) .

وقد قامت هذه العلة بدور مهم وهو الرد على سؤال يقول : ماذا عن قولنا : (ما أحمره !) المأخوذ من صفة "البلادة" و(ما أسوده !) من صفة "السؤدد"، وهما صيغتان تشبهان الصيغتين السابقتين المحكوم بعدم جوازهما، هل هما جائزتان أم لا؟

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١٣/٢ .

(٢) أسرار العربية لابن الأنباري ص ٥٥ .

فبموجب العلة المذكورة نجد هاتين الصيغتين جائزتين؛ لأنهما لا تنطبق عليهما علة المنع المنصوص عليها، فالصفتان المذكورتان ليس الكثير فيهما الثبوت وعدم التغير كالألوان[١] .

٧. التوفيق بين المصطلحات النحوية:

قد يطلق أكثر من مصطلح على الشيء الواحد، وما يتبادر إلى الذهن حينئذ هو: هل هناك اتساق أو تناسب بين هذه المصطلحات؟ أم أن كل مصطلح نسيج وحده؟ وإذا كان هناك تناسب فما هو؟ مثال هذا ما نجده بين مصطلحي (الجر) و(الخفض)، فالنحاة ينصون على أن أصل وضع كسرة الإعراب أن تكون علامة لحالة إعرابية يسميها البعض (الجر) ويسميها آخرون (الخفض)، ثم يعللون هذا الأصل بأنه راجع إلى تَسَفُّل الكسرة في الفم وانسحاب الياء التي من جنسها على ظهر اللسان كجر الشيء على الأرض؛ وقد أسهمت هذه العلة في عقد صلة تناسب واتساق بين مصطلحي (الجر) و(الخفض)، وذلك لأن (الانخفاض) هو الانهباط والتسفل كالجر تماما؛ والمصطلحان بهذه الصورة متقاربان لا يوجد بينهما تنافر أو انقطاع[٢] .

٨. تفسير بعض الظواهر المطردة المخالفة لأصل من أصول اللغة :

في باب العدد نجد الأعداد من ثلاثة إلى عشرة في أصل وضعها تتصل بها تاء إذا كان المعدود مذكرا وتخلو منها إذا كان المعدود مؤنثا، وهو استعمال يبعث على التساؤل، لماذا لم تكن المطابقة مراعاة هنا، فيتصل العدد بالتاء مع المعدود المؤنث ويخلو منها مع المذكر؟ ويبدو أن هذا التساؤل هو الذي من أجله علل النحاة هذا الأصل الوضعي بقولهم بأن ذلك راجع إلى أسباب متعددة منها :

---

(١) السابق صـ ١٢١ ، ١٢٢ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٣٥٢/١ .

- أصل العدد التأنيث وأصل التأنيث بالتاء، ولما كان المذكر أصل والمؤنث فرع أخذ المذكر الأصل وهو التاء.
- المذكر أخف من المؤنث؛ لذا احتمل الزيادة[١] .

إن قيمة هذا التعليل تكمن في أنها محاولة لتفسير مخالفة أصل مراعى من أصول اللغة وهو (المطابقة) حتى لا تبدو ظواهر اللغة وكأنها تخلو من النظام وتحكمها الفوضى .

٩. التفريق بين المطرد والشاذ :

الأحكام المطردة القياسية لاستعمال ما قد يقابلها أحكام شاذة أو نادرة سماعية خاصة بمستوى لغوي معين أو لهجة معينة، والتفريق بين الاثنين يحدث بطرق متعددة منها تعليل الحكم المطرد بعلل تهدف إلى إبراز كونه يقوم على أسس تقويه وتجعل ما خالفه محصورا في إطار الندرة؛ وذلك كما في تعليل أصل وضع (لن) - وهو نصب الفعل المضارع- بعلة شبهها بـــ (أنْ) من وجهين : أحدهما أنها تخلص الفعل للاستقبال مثل (أنْ)، والثاني أنها نقيضتها فـــ(لن) تنفي و(أنْ) تثبت فتقاس عليها قياسا للنقيض على النقيض[٢]، والتعليل لهذا الأصل على النحو المذكور يسهم في حصر ما ورد عن بعض العرب من الجزم بـــ (لن) في إطار الاستعمالات النادرة؛ لكونها خارجة عن العلة المذكورة[٣].

---

(١) أسرار العربية لابن الأنباري ص ١٢٣ .

(٢) ظاهرة قياس النقيض على النقيض ظاهرة معروفة ولها شواهدها الكثيرة في النحو العربي. راجع رسالة (قياس النقيض في النحو العربي) رسالة ماجستير، إعداد / الباحث ثروت عجرم سالم، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت ، الأردن .

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن أم قاسم المرادي صـــ ٢٧٢، اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٣٢/٢ .

١٠. تعليل وضعيات أخرى :

لقد استخدم النحاة تعليل بعض الوضعيات وسيلة لتعليل وضعيات أخرى تحتاج إلى تفسير وبيان، فعند الحديث عن (كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية تطرق النحاة إلى تعليل كون ما بعد (كم) الاستفهامية منصوبا وما بعد (كم) الخبرية مجرورا، فذكروا أن علة ذلك أن (كم) الاستفهامية لكونها تسأل عن العدد القليل والكثير جعلت بمنزلة عدد متوسط بينهما؛ ولهذا عوملت معاملة الأعداد من (٢١ –٩٩) فنصب ما بعدها، أما (كم) الخبرية فلكونها تخبر عن الكثرة عوملت معاملة العدد الكثير وهو يجر ما بعده؛ لذا جُرَّ ما بعدها، وهذه العلة كان لها دور في تعليل أصل وضعي آخر، وهو مجيء ما بعد (كم) الاستفهامية مفردا فقط، ومجيء ما بعد (كم) الخبرية مفردا أو جمعا، فقد بُنيَت علة هذا الأصل الوضعي على العلة المذكورة سابقا؛ فـ (كم) الاستفهامية لكونها تعامل معاملة العدد المتوسط من (٢١ –٩٩) وهي الأعداد التي ينصب ما بعدها والتي لا تميز إلا بالمفرد النكرة، فالتمييز الذي يأتي بعدها ينبغي أن يكون مثل تمييز هذه الأعداد مفردا نكرة، و(كم) الخبرية لكونها تعامل معاملة العدد الكثير وهو العدد الذي يجر ما بعده ينبغي أن يكون تمييزها مثل تمييز العدد الذي يجر ما بعده، وتمييز العدد الذي يجر ما بعده يأتي مفردا مجرورا مثل (مائة رجل) وجمعا مجرورا مثل (ثلاثة رجال)[١] .

١١. التأصيل لبعض الظواهر التي تبنى عليها أحكام نحوية كظاهرة تبادل الأحكام النحوية :

يعلل النحاة بناء (كَمْ) الخبرية بأنه حملا لها على نقيضتها (رُبَّ)، فـبالرغم من أن (كَمْ) للتكثير و(رُبَّ) للتقليل فإن بينهما أوجه شبه: فكلاهما يختص بالنكرة، وكلاهما للغاية، (كم) للغاية في التكثير و(رُبَّ) للغاية في التقليل، وكلاهما له صدر الكلام[٢]، والشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره[٣]،

(١) أسرار العربية لابن الأنباري ص ١٢٢ .
(٢) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١/ ٣١٤ .
(٣) أسرار العربية لابن الأنباري ص ١٢١ .

وهذه العلة تؤصل لظاهرة تبادل الأحكام النحوية والصرفية، والتي تعد صورة من صور ظاهرة (التقارض)[١]، والتي بموجبها أيضا حملت (رُبَّ) على (كَمْ) فاستعملت مثلها في التكثير[٢] .

١٢. إبطال أصل وضع آخر :

نظرا لأن أصول الوضع أسس لغوية كلية صاغها النحاة من خلال تحديد خصائص وضعية للظواهر اللغوية، فإن هذه الأصول ليست بمنأى عن النقد والتضعيف وترجيح غيرها عليها، وقد كان هذا يحدث بطرق مختلفة منها التعليل لأصل وضع شيء بعلة تهدف إلى إبطال أصل وضع آخر قيل في الشيء نفسه، وذلك كما حدث في تعليل القول بأن أصل وضع (لو) وهو: (الدلالة على امتناع شرطها وعلى كونه مستلزما لجوابها، ولا تتعرض لامتناع الجواب في نفس الأمر ولا لثبوته) بعلة أن امتناع شرطها مطرد، أما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعا على كل تقدير؛ لأنه قد يكون ممتنعا مع امتناع الشرط مثل: (لو شهد الكافر بوحدانية الله لدخل الجنة)، فامتناع دخول الجنة مترتب على امتناع الشهادة بالوحدانية، وظاهر هنا أن امتناع الجواب امتناع حتمي تبعا لامتناع الشرط؛ لأنه السبب الوحيد في تحققه، وقد يكون ثابتا مع امتناع الشرط، كما في (لو حفظت الشعر لاستقام لسانك)، فامتناع الجواب هنا ليس امتناعا حتميا لامتناع الشرط؛ فهو ليس السبب الوحيد في إيجاده، فمن الممكن أن تتحقق استقامة اللسان مع امتناع حفظ الشعر، وهذه العلة تضعيف ورد لقول من قال إن أصل وضع لو أنها (حرف امتناع الجواب لامتناع الشرط) [٣] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٢ .
(٢) إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي القيسي ٣٠٢/١ .
(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لابن أم قاسم المرادي ١٢٩٧/٣، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ٣٤٢/١ .

١٣. نقض حكم نحوي ليس له سند من كلام العرب :

هناك أحكام مذكورة في كتب النحو لا تقوم على شواهد من كلام العرب الذين يستشهد بكلامهم، وإنما تقوم على شواهد من كلام من لا يستشهد معظم النحاة بلغتهم كالمولدين، وهذا ما نجده في مسألة (حذف "لا" من لا سيما)، فقد رصد النحاة هذه الاستعمال في كلام بعض المصنفين؛ ولما كان لا يستند إلى سماع ممن يحتج بكلامهم ولا إلى قياس رفضوه مستندين إلى علة أصل وضع الحروف، فأصل وضع الحروف هو أن تكون على حرف أو حرفين؛ وعلة هذا الأصل هي أن حروف المعاني إنما وضعت بدلا من الأفعال طلبا للاختصار؛ وقد استخدم النحاة هذه العلة في رفض الاستعمال المذكور (حذف "لا" من لا سيما)، فما وضع مؤديا معنى الفعل واختصر في حروف وضعه لا يناسبه الحذف[١].

١٤. وضع الشروط الضابطة للحكم النحوي :

اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة لا تَكُونُ جملة مع ضميرها المرفوع بها كما في (زيد ضارب) فـ (ضارب) مفرد وليس جملة؛ والسبب في ذلك أن أصل وضع هذه الأسماء أن تكون معتمدة على من هي له؛ وقد عُلِّلَ هذا الأصل بأصل وضع آخر وهو أنها وضعت على أن تفيد معنى في ذات تقدم ذكرها، فهي صفات في المعنى، وهذه العلة هي التي استُنِدَ إليها في اشتراط ألا يكون مرفوعها ضميرا عندما تخرج عن أصل وضعها وتصير مبتدآت في مثل (أضارب الزيدان؟) فلا يجوز نحو (أضاربان؟)؛ لأنها في هذه الصورة خرجت عن أصل وضعها، وقد اشترط هذا الشرط حتى لا يتوهم أنها في هذه الحالة الجارية صفة على ذات تقدم ذكرها، فهي في هذا الاستعمال لم

(١) التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان ٣٧٤/٨ .

تعد دالة على معنى في ذات تقدم ذكرها[١].

١٥. التأصيل للأصول الاستعمالية الخارجة عن أصل الوضع :

أصل الاستعمال هو كل ما خرج عن أصل الوضع من استعمالات ، فأصل الوضع في الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر، وهذا الأصل علله النحاة بأن المبتدأ عامل في الخبر ورتبة العامل التقدم على معموله كالفعل، وأيضا كثرة استعمال المبتدأ متقدما على الخبر؛ أما مجيء الخبر متقدما على المبتدأ فهو أصل استعمالي، فهو استعمال وارد عن العرب مخالف لأصل الوضع؛ وقد كان لعلة أصل الوضع المذكورة دور في التأصيل للأصل الاستعمالي المشار إليه، فمسوغ جواز تقديم الخبر على المبتدأ يستند إلى فكرة العمل وعلاقة العامل بالمعمول، وهو أن العامل المتصرف في نفسه حقه أن يتصرف في معموله بالتقديم والتأخير ما لم يعرض عارض، والمبتدأ متصرف في نفسه فينبغي أن يتصرف في معموله بالتقديم والتأخير[٢]، وبهذا صار للأصل الاستعمالي تأصيل بناء على التأصيل الموضوع للأصل الوضعي والمتمثل في علته المذكورة .

١٦. ضم ما ظاهره أنه غير خاضع لأصل الوضع إليه :

أصل وضع ضمير الغائب أن يحتاج إلى مفسر هذا المفسر يكون متقدما عليه؛ والعلة في ذلك الإبهام الذي في الضمير، فهو مبهم في ذاته، وإذا ذكر ولم يتقدمه ما يفسره بقي مبهما حتى يأتي ما يفسره[٣]، ومقتضى ذلك أن يكون مثل (خاف ربَّه زيدٌ) من قبيل الخروج عن أصل الوضع، ولكن مثل العبارة السابقة ليس خارجا عن أصل الوضع؛ وذلك لأن تأخير مفسر الضمير عليه عارض، فالمفسر في الحقيقة متقدم رتبة وتأخره فقط من حيث اللفظ، ورتبة المفسر

---

(١) أمالي ابن الحاجب ٧٠٥/٢ .

(٢) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٥٥/٢ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤٠٦/٢ .

المتقدمة هنا قامت مقام المفسر، ومعناه موجود في مكانه؛ وهكذا ينتفي الإبهام عن الضمير بوجود ما يفسره قبله، وهذا ما يؤيد ضم الصورة المذكورة إلى الصور الممثلة لأصل وضع الضمير وعدم وصفها بالخروج عنه.(١)

لقد كان لتعليل الوضعيات مسوغات ظهرت من خلال توظيف النحاة له، وبالرغم من ذلك رأينا – كما عرضنا في بداية المبحث – اعتراضات عليه، فهل يستحق تعليل الوضعيات هذه الاعتراضات؟ وهل أدى حقا إلى مظاهر مضطربة في النحو العربي؟ أم أن وجوده كان ضروريا، وأنه قام بدور لا يمكن الاستغناء عنه في مجال التنظير للقواعد النحوية والتأصيل لها وضبطها.

* *

(١) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٦١١/٢ .

المبحث الثالث

تقويم ظاهرة تعليل الوضعيات

إن تقويم ظاهرة تعليل الوضعيات يحتاج إلى أن يمهد له بأمرين: أولهما: تحديد الهدف من التعليل النحوي وموجباته ، وثانيهما: البحث عن مدى ارتباط التعليل النحوي بالوضعيات وملاءمته لها؛ كي يكون ذلك منطلقا مضبوطا للحكم على ظاهرة تعليل الوضعيات، وعلى توظيف النحاة لها، وعلى ما ترتب عليها من آثار.

أما موجبات التعليل النحوي وأهدافه فترتبط بمستويات التعليل النحوي، فالتعليل النحوي ــ من حيث الهدف منه ــ لا يمثل عند النحاة مستوى واحدا بل هو مستويان، وذلك كما يتضح من قول ابن السراج: (واعتلالات النحاة على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى (علة العلة)، مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعا؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب؛ وإنما تستخرج منها حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين فيها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات)[1]، والنوع الأول هو ما أطلق عليه النحاة (العلة التعليمية)، أما الثاني فقد قسمه بعض النحاة إلى قسمين هما: (العلة القياسية، والعلة الجدلية النظرية)[2] .

هناك هدفان إذا من التعليل النحوي: هدف تعليمي، وهدف علمي، أما الأول فيتعلق بكل ما من شأنه أن يسهم في تعليم من يريد أن يتعلم النحو، وهو الأقرب إلى روح اللغة، وهو يسهم في إفهام طالب العلم وإقناعه بما يتعلمه من قواعد، وهو يتعلق بالعلة التي في منشئها وصفية تصف الظاهرة اللغوية كما

---

(١) الأصول في النحو، لابن السراج ٣٥/١ ، وهذا التقسيم قال به الدينوري أيضا . انظر الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ٤٧ ، ٤٨ .

(٢) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي صـــ ٦٤، ٦٥ .

هي ولا تتعداها إلى أية تفسيرات أخرى؛ وأما الثاني فهو بحث يتعلق بكل ما وراء الظاهرة النحوية، فهو بحث في الحكمة منها؛ للوصول إلى الضوابط العامة التي تحكم لغة العرب والخصائص التي تميزها انطلاقا من فكرة أن (كل ما فعلوا – يعني العرب – فله مذهب وحكمة)[١].

والعلل الهادفة إلى تحقيق الهدف الأول لا مشكلة فيها من حيث اتفاق النحاة عليها، فهي محل اتفاق بين جميع النحاة حتى من انتقد منهم العلل النحوية، أما المشكلة فتكمن في العلل المتعلقة بالهدف الثاني؛ فهي محل اعتراض من عدد من النحاة قديما وحديثا، ونظرا لأن علل الوضعيات تنتمي إلى هذا النوع فلا بد من إعطائه مساحة من العرض تبرز مدى قيمته من الناحية اللغوية.

إن العلل التي تهدف إلى محاولة تفسير الظواهر النحوية بطريقة تكشف عن الضوابط التي تحكمها والعلاقات التي تربط بينها والخصائص العامة التي تميزها هي علل تنطلق من مفهوم مهم، وهو أن اللغة (نظام)، يقول ابن جني: (ولو كانت هذه اللغة حشوًا مكيلا وحثوا مهيلا؛ لكثر خلافها، وتعادت أوصافها، فجاء عنهم جر الفاعل ورفع المضاف إليه والمفعول به، والجزم بحروف النصب، والنصب بحروف الجزم، بل جاء عنهم الكلام سدى غير محصل وغفلاً من الإعراب، ولاستغنى بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه، والكلف الظاهرة بالمحاماة على طرد أحكامه...)[٢].

والمتتبع لهذه العلل وطريقة توظيفها في النحو يدرك بوضوح أن وظيفتها لم تكن تقتصر على ما نص عليه بعض النحاة من الكشف عن نظام اللغة لبيان مدى ما يتصف به أصحابها من عقل وحكمة، وبيان ما تتصف به هي من بناء محكم دقيق فقط؛ وإنما تعدت وظيفتها ذلك إلى القيام بدور الربط بين

---

(١) المنصف، لابن جني شرح كتاب التصريف للمازني ٢٩٩/٣ .

(٢) الخصائص، لابن جني ٢٤٤/١ .

الاستعمالات اللغوية المتجسدة فيما يصدر عن أهل اللغة من أنماط الاستعمال المختلفة، وبين ذلك النظام القائم في الذهن الذي تصدر عنه هذه الاستعمالات ويحكمها؛ لبيان مدى ما بينهما من مواءمة أو تفاوت .

لم تكن الاستعمالات الواردة عن أهل اللغة كافية بمفردها لتوضيح ملامح هذا النظام الكامن في أذهان أصحاب اللغة، وتحقيق عملية الربط بينه وبين هذه الاستعمالات؛ لذا لجأ علماء اللغة إلى وسائل أخرى مساعدة تعينهم على توضيح ملامح هذا النظام وتحقيق عملية الربط المنشودة كان أبرزها التعليل القائم على أسس عقلية ومنطقية باعتبار أن اللغة ظاهرة عقلية منشؤها العقل، وأنها لا تخلو ــ شأنها في ذلك شأن جميع الظواهر العقلية ــ من منطقية عقلية .

وهذا النوع من العلل ــ بناء على ما أنيط به من وظائف ــ يعد وجوده في الدرس النحوي أساسيا؛ لأن الكشف عن نظام اللغة والربط بينه وبين الاستعمالات الواردة على لسان أهلها هو أول مراحل تعلم اللغة، إنه المنتج الحقيقي للعلة التي أسماها النحاة (العلة الأولى) لذا فلا غرابة في الحكم على هذه العلل التي أسماها النحاة (علة العلة) بأنها في الحقيقة (العلة الأولى)، فلولاها لم يكن هناك حكم، ولا علة لهذا الحكم، ولا حتى المصطلحات المستخدمة في التعبير عن الحكم.

فمثلا إذا نظرنا للعلة التعليمية التي يسميها النحاة العلة الأولى في نصب (زيد) في قولنا : (إن زيدا قادم) وهي (وجود "إنَّ" وهي تنصب الاسم وترفع الخبر) وجدنا حكما عُبِّر عنه بمصطلحين هما (تنصب ــ ترفع)، ووجدنا تصنيفا وتسمية لوحدتين في الجملة هما (الاسم ــ الخبر)، ولو تساءلنا: من أين نشأ ذلك الحكم؟ ومن أين أتت هذه المصطلحات؟ وهل يمكن لها أن تنشأ هكذا بداية على غير أساس؟ إن أحكاما مثل: النصب والرفع، ومصطلحات مثل: (الاسم – الخبر) لا يمكن تخيل التطرق لها إلا من خلال نظرية العامل، وهي

النظرية التي بموجبها تحدد العامل والمعمول والأثر، وأنواع كل منها، ومصطلحاته، وخصائصه، وهل يمكن أن تتحدد ملامح هذه النظرية بدون تحليل دقيق للتراكيب، ومحاولة اكتشاف دقائقها من خلال البحث عن إجابة أسئلة مثل : (لماذا نصب الاسم بعد "إنَّ" في : إن زيدا قائما؟ ولماذا نصب بعد "كأنَّ" في : كأن زيدا قائما؟ ولماذا نصب بعد "لعل" في لعل زيدا قائما؟ ...) .

إن إجابة هذه الأسئلة ستكون : لأن "إن" وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه، فأعملت إعماله لما ضارعته فالمنصوب بها مشبه بالمفعول؛ هذه الإجابة وأمثالها هي الأصول التي استنتج منها النحاة أن هناك أثرا ما وأن هناك مؤثرا قد أحدثه، وأن هذا المؤثر قد أحدث أثره طبقا لضوابط معينة، وأن هناك متأثرا قد يكون واحدا أو أكثر؛ فلولا هذه العلل التي سماها النحاة (علة العلة) لما وجدت العلة التي سموها: (العلة الأولى)[1] .

وأما ارتباط التعليل بالوضعيات فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل التعليل النحوي يلائم الوضعيات؟

عند النظر إلى المجالات التي تطرق إليها التعليل في النحو نجد أنها متنوعة ومتعددة، فلا يكاد يخلو مجال من مجالات الدرس النحوي من توظيف للتعليل، ابتداء من أصول النحو، ومرورا بحدود الأبواب وما اشتملت عليه من أحكام، فهو في هذا الإطار استخدم عند الحديث عن المسموع المطرد منه والشاذ، وعن الأقيسة وما خرج عنها ، وعن الأصول وما عدل به عنها، وعن الأحكام الجائز

(١) هذا التفسير لعلاقة مستويي العلة النحوية اللذين أشار إليهما النحاة يشبه ما ذهب إليه ابن جني في الباب الذي عقده في الخصائص بعنوان (باب في العلة وعلة العلة)، حيث ذهب إلى أنه لا يوجد ما يسمى (بعلة العلة)، وإنما الثانية شرح وتتميم للأولى، فهي علة واحدة فقط؛ لأن العلة الحقيقية عنده ينبغي ألا تكون معلولة، فالعلة النحوية عنده واحدة، وما ذهبنا إليه هنا هو كون ما أسماه النحاة علة العلة هو العلة الأولى وهو الأساس، وأن العلة الأخرى نابعة منها ومبنية عليها . انظر الخصائص لابن جني ١/١٧٥ .

منها والممتنع المتفق عليه منها والمختلف فيه، وعن قواعد التوجيه العامة وقواعد الأبواب الخاصة، وعن الراجح من الأقوال عند الاختلاف وعن المرجوح، وعن النظرية التي بني عليها النحو وهي نظرية العامل بكل ما تحتويه من أفكار وضوابط .

لم يخل إذا مجال من المجالات المتعلقة بالدرس النحوي من توظيف للتعليل، وعند التأمل في هذه المجالات لا نستطيع الحكم بأن التعليل كان مناسبا لبعضها وغير مناسب للبعض الآخر، بمعنى أن التعليل ملائم لقضايا معينة وغير ملائم لقضايا أخرى؛ وذلك للأسباب الآتية :

١. اتصال مجالات الدرس النحوي اتصالا يصعب معه النظر إلى كل منها بمفرده بمعزل عن بقية المجالات؛ فأصول النحو مستنبطة من أبواب النحو ومباحثه، وأبواب النحو ما هي إلا ترجمة لأصوله، وقضايا النحو المختلفة ومباحثه تستند إلى نظرية العامل، وهي النظرية التي تشكلت معالمها من خلال قضايا النحو ومباحثه، والخلاف النحوي مظهر له صدى وأساس في أصوله وفي النظرية التي بني عليها، والمطرد والشاذ مبحثان لا ينفصلان عن القياس والسماع، وكذلك الأصل وما عدل به عنه، فجميع هذه المجالات تتكامل في وحدة عضوية تشكل الهيكل العام للدرس النحوي، وعزل أي منها لتمييزه بخصائص معينة أو لتخصيصه بمنهج خاص في التناول دون مراعاة لبقية مجالات الدرس النحوي عمل يخلو من المنهجية ولن تخلو نتائجه من الاضطراب والخلل؛ ومن ثم فإن القول بأن التعليل يلائم جانبا دون الآخر قول تجانبه الدقة، فلا يمكن تصور تعليل استعمال ما دون مراعاة ما ورد بشأنه عن العرب، ومراعاة ما يماثله قياسا، ومراعاة عدم أداء ما سيعلل به إلى تناقض مع ثوابت نظرية العامل، وغير ذلك مما يجعلنا نقول: إن عملية التعليل النحوي عملية تهدف بالدرجة الأولى إلى

إحداث تنسيق بين جوانب الدرس النحوي المختلفة لتقديم تفسير علمي مضبوط لكل ظواهر اللغة .

٢. اتفاق طبيعة العلة مع طبيعة اللغة؛ فالعلة النحوية في أصلها عملية وصف يبين طبيعة الاستعمالات اللغوية، وكيفية اتصالها بأصولها التي تقوم عليها؛ وطبيعة اللغة طبيعة وصفية؛ فهي نشاط يتجسد في أصوات تتشكل منها كلمات تتشكل منها جمل، وعند تحليلها لا يمكن الاستغناء عن عملية الوصف، وهذا الاتفاق في الطبيعة تجسد بوضوح في أقسام العلة التي رصدها بعض العلماء، فهناك علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة مجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة أصل، وعلة أولى، وعلة دلالة الحال، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة تحليل[١]، فكل هذه الظواهر التي انتسبت إليها العلل ظواهر لغوية نابعة من طبيعة اللغة، وهي أوصاف لحالات لغوية لاحظ العلماء اطرادها وتكرارها فعللوا بها، فعلة التوكيد التي علل بها العلماء مجيء المصدر بعد الفعل في مثل (فتحت الباب فتحا) وزيادة الباء في مثل (ليس المؤمن بكاذب) كانت نتيجة ملاحظة أن ورود المصدر بهذه الصورة يهدف في جميع السياقات إلى توكيد للفعل السابق عليه، ووجود الباء الزائدة بعد (ليس) يهدف لتأكيد النفي المستفاد منها، ومن ثم فالعلة ما هي إلا وصف لموصوف قابل للوصف بصفات نابعة منه أو متصلة به .

ومن مظاهر اتفاق طبيعة العلة مع طبيعة اللغة أن كليهما يتصف بالمرونة، فالعلة منهج مرن لا يتصف بالجمود، فالعلل تفسيرات عقلية لا تحدها حدود ولا

(١) الاقتراح في أصول النحو للسيوطي، صـ ٤٧ ، ٤٨ .

تقيدها قيود سوى الاتفاق مع روح اللغة، وذلك كما يظهر من قول الخليل: (... فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها)[1]، فليس هناك علة أخيرة، وإنما هناك علة (أليق بالمعلول)، ومن ثم فلا يمكننا عد تعدد العلل عيبا في العلة النحوية، سواء أكان التعدد في مستوى التعليل كالعلة التعليمية والعلة القياسية والعلة الجدلية،أو في إطار النوع الواحد كالتعليل بأكثر من علة تعليمية للحكم الواحد، فما هذا التعدد إلا مظهر من المظاهر الدالة على مرونة منهج التعليل النحوي، وهي مرونة مناسبة لمرونة اللغة المتمثلة في مفرداتها وتراكيبها .

٣. قيام التعليل النحوي بوظيفة مهمة وهي (حماية اللغة)، وهي وظيفة يمكن ملاحظتها جيدا من خلال تتبع دور العلة النحوية في الوقوف أمام أي عامل من عوامل النقض لمظاهر اللغة أو هدمها، كما في حال وجود أحكام متباينة لوظيفة نحوية واحدة، مثل: (المنادى)، فالمنادى بالرغم من أنه وظيفة نحوية واحدة نجد أن له حكمين متباينين: الإعراب، والبناء، فهو معرب منصوب حال كونه مضافا أو شبيها بالمضاف أو نكرة غير مقصودة، ومبنيا على ما يرفع به في محل نصب إذا كان علما أو نكرة مقصودة، وليس من شك في أن هذا التباين لا بد أن يكون موضع تساؤل عن سببه، وهذا التساؤل إذا لم يكن له رد يمكن أن يتحول إلى مطعن يطعن من خلاله في حكم من أحكام اللغة، وهذا التساؤل لا يكفي للإجابة عليه القول بأن العرب هكذا قالوا؛ لأنه يظل قائما، فلماذا قالوا هذا بالنصب، ولماذا قالوا ذاك بالبناء.

إن تعليل توظيف المنادى بهاتين الطريقتين ضروري لتفسير هذا التباين، ونفي تهمة التناقض والاضطراب عن حكم المنادى، فنصب المنادى المنصوب

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٦٥ ، ٦٦ .

عليه بعض النحاة بطول الكلام : (وزعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضافَ نحو (يا عبد الله) ويا (أخانا)، والنكرة حين قالوا: (يا رجلا صالحا)، حين طال الكلام، كما نصبوا: هو قبلَك، وهو بعدك)[١] وعلله بعضهم بأنه جاء على الأصل؛ فأصل المنادى أن يكون منصوبا : (الأصل في كل منادى أن يكون منصوبا؛ لأنه مفعول)[٢]، وبناء المنادى المبني عليه النحاة بعلتين : الأولى شبه المنادى في هذه الحالة بكاف الخطاب في الإفراد والتعريف والدلالة على الخطاب، فصار مبنيا مثلها، والثانية شبه المنادى بالأصوات؛ فهو غاية ينقطع عندها الصوت، فصار مبنيا مثله[٣] .

إن ما يظهر من مجموع هذه التعليلات أن أصل المنادى النصب، وإنما بني منه ما أشبه المبني من الأسماء، إذا فهناك أصل وهناك خارج عن هذا الأصل، وكلاهما معلل؛ ومن الأدلة على دقة هذه التعليلات وضبطها ورود تابع المنادى المبني منصوبا في بعض الصور[٤]، يقول ابن مالك: (حق تابع المنادى المضموم أن ينصب، مفردا كان أو غير مفرد؛ لأن متبوعه مبني اللفظ منصوب المحل، فما نصب منه فعلى الأصل)[٥]، وفي هذا دلالة على أن أصل المنادى أن يكون منصوبا، وأيضا اتفاق النحاة على أن ما بني من الأسماء إنما بني لشبه الحرف، يقول ابن جني:(إنما علة بناء الاسم تضمنه معنى الحرف، أو وقوعه موقعه، هذا هو علة بنائه لا غير، وعليه قول سيبويه والجماعة)[٦] .

---

(١) الكتاب لسيبويه ١٨٢/٢ .

(٢) أسرار العربية لابن الأنباري صـــ ٢٢٦ .

(٣) السابق صـــ ٢٢٤ .

(٤) يجوز في تابع المنادى المبني أربعة أوجه : البناء على الضم، والنصب، والرفع، وجواز الرفع والنصب . شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٣١١/٣ .

(٥) السابق الصفحة نفسها .

(٦) الخصائص لابن جني ٥٢/٣ .

إن التعليل على هذا النحو من أهم وسائل ضمان البقاء والاستقرار والضبط والاطراد لأحكام اللغة ونفي التناقض واللبس وغيرهما من مظاهر الاضطراب؛ وهذا ينعكس على اللغة حماية لها وصونا من كل عوامل التضعيف والنقض .

في ضوء ما سبق يمكننا القول بأن وجود التعليل في الدرس النحوي أساسي؛ لأن الكشف عن نظام اللغة والربط بينه وبين الاستعمالات الواردة على لسان أهلها هو أول مراحل تعلم اللغة، وأنه لا يتنافى مع الوضعيات ولا يتعارض معها، فالوضعيات مجال من مجالات الدرس النحوي التي كان للتعليل دور بارز فيها لا تختلف عنها في شيء، فكونها قواعد كلية مستنبطة بأدلة لغوية يمنحها الحق في أن تعلل مثلها في ذلك مثل جميع ظواهر اللغة؛ حتى تكون أساسا منضبطا صالحا لأداء الأهداف اللغوية المنوطة بها وهي تأصيل الاستعمالات اللغوية تأصيلا ينفي عنها الفوضى والاضطراب والعشوائية، وينظم ما تمثله من أنماط متباينة في إطار من التوافق؛ بما يسهم في ضبط القواعد النحوية المنظمة لها، وأيضا طبيعة الوضعيات تتسق مع طبيعة التعليل، فكلاهما أساسه النشاط العقلي، وكلاهما يقوم أيضا على أساس وصفي، وأخيرا فإن الهدف الأساس للقول بالوضعيات وتعليلها هو الحفاظ على اللغة وحمايتها من الرمي بالفوضى والاضطراب والعشوائية.

وإذا كان التعليل منهجا من المناهج الأساسية في الدرس النحوي، وطبيعته لا تتنافى مع طبيعة الوضعيات، فلماذا اعترض المعترضون على تعليل الوضعيات؟ وهل ينبغي الاستغناء عنه باعتبار أنه قام بدور سلبي كان مبعثا للاضطراب أم أن له دورا إيجابيا يدفع إلى القول بضرورة وجوده وبأنه لا يمكن الاستغناء عنه؟ .

إن اعتراض المعترضين على تعليل الوضعيات أول ما يلاحظ عليه أنه ليس اعتراضا على القول بأصل الوضع، وإنما هو اعتراض على تعليلها،

فأصل الوضع يمثل عندهم ركنا من الأركان الأساسية التي يقوم عليها تحليل اللغة والتنظير لها وبناء أحكامها، أما تعليلها فأمر لا حاجة إليه، وعندما نبحث عن الأسباب وراء ذلك الموقف نجدها ــ كما أشرنا سابقا ــ تتلخص في :

- أنه تعليل لما لا ينبغي أن يعلل .
- أنه تعليل فيه عيوب كأدائه إلى التسلسل، وفقدان صفة الاطراد، وتأديته إلى تناقض.
- أن هناك ما هو أفضل منه لفهم ظاهرة الوضعيات وتحليلها .
- أنه تعليل لا فائدة منه .

وبالنظر إلى قولهم بأنه تعليل لما ينبغي عدم تعليله نجد عدة أسئلة تفرض نفسها وهي: ما الذي ينبغي تعليله وما الذي لا ينبغي تعليله في النحو؟ ما الحد الفاصل بين هذا وذاك؟ ما السمات الخاصة بكل نوع؟ هذه الأسئلة لم يقدم لنا أحد ممن دعا إلى إلغاء تعليل الوضعيات إجابة واضحة عليها، إن ما نجده مما يتعلق بهذا الأمر يكشف بوضوح فساد هذا التقسيم وعدم قيامه على أساس دقيق.

فأبو حيان أحد المعترضين على هذا النوع من التعليل يفرق بين ما ينبغي تعليله وما لا ينبغي بقوله: (لا ينبغي أن يُتَعَرَّض لامتناع الخفض من الأفعال والجزم من الأسماء مطلقا، وإنما ينبغي أن يُسأل عما كان يجب قياسا فامتنع)، ثم يمثل لهذا الذي يرى إمكانية التعليل له بقوله: (يجب قياسا جزم الأسماء التي لا تنصرف؛ لأنها لما أشبهت الفعل فزال منها التنوين والخفض وجب أن تكون – إذا دخل عليها عامل من عوامل الخفض ــ دون علامة؛ لزوال حكم الخفض بالشبه، والجزم هو أن يدخل عامل فلا يحدث علامة، بل يكون ترك العلامة علامة له)[1]، إذًا ما ينبغي أن يُسأل عن علته هو ما كان القياس يوجبه

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان ١٤٠/١ .

ومع ذلك خرج عن هذا القياس، وبالنظر إلى المثال المذكور نجد القياس الذي استند إلى أن مخالفته تجيز البحث عن العلة هو (شبه الاسم بالفعل)، وهذه هي العلة التي علل بها النحاة منع الأسماء غير المنصرفة من الصرف، وهي علة لأصل وضعي؛ فأصل وضع الأسماء المجموعة في باب الممنوع من الصرف أن تكون ممنوعة من الخفض ومن التنوين؛ وهذه العلة من علل الوضعيات التي اعترض عليها السهيلي لأسباب كثيرة مفضلا عليها التعليل بالنقل عن العرب فقط[1]، وهكذا يبدو الاضطراب واضحا في هذا المقياس الذي أراد به أبو حيان أن يكون فارقا بين ما ينبغي تعليله وما لا ينبغي تعليله، فهو مقياس يعتمد في الأساس على أصل الوضع، فالخارج عن القياس خارج عن الأصل، فالأصل معتبر وبلا شك علته أيضا معتبرة كما ظهر من المثال السابق .

ومما يدل على أنه لا وجود لنوع لا ينبغي تعليه مختلف ومنفصل عن نوع آخر ينبغي تعليله أن من اعترضوا على تعليل الوضعيات واتخذوا منها بالقول موقفا رافضا لم يلتزموا بذلك عمليا، فأبو حيان يقول: (تكلم النحاة في العلة الموجبة لإثبات تاء التأنيث من ثلاثة إلى عشرة مع المذكر المضاف إليه اسم العدد، وحذفها مع المؤنث، وذلك من الوضعيات، ونحن لا نرى تعليل الوضعيات؛ لكنه ينبغي أن نوافقهم، فنذكر شيئا مما ذكروا)[2]، إن الموافقة التي صنعها أبو حيان في هذا الموضع وغيره لم تكن إلا دليلا على صعوبة تخصيص نوع ما من الظواهر النحوية ووصفه بأنه غير واجب التعليل، فكل الظواهر النحوية أخضعها النحاة للتعليل، وصار التعليل جزءا لا يتجزأ من قضايا النحو، ومكونا أساسيا من مكوناتها، ورباطا وثيقا بين شواردها، ومفسرا لغوامضها، وتمهيدا لعسيرها؛ وهذا ما جعل لزاما على كل من يتصدى لقضية من هذه القضايا بالدرس والتحليل ألا يتجاهل العلل المتعلقة بهذه القضية .

(١) أمالي السهيلي ص ١٩ .
(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان ٩ / ٢٩٦ .

أما كون علل الوضعيات فيها عيوب، فهو أمر لا يقدح فيها من حيث كونها تعليلا للوضعيات، وإنما يقدح فيها من حيث كونها عللا معيبة، فالعيوب المنسوبة لتعليل الوضعيات كالتسلسل، وعدم الطرد، والتناقض هي عيوب العلة النحوية، وهي ليست قاصرة على نوع دون آخر، وهنا ينبغي التفريق بين رفض التعليل كمبدأ وأصل من الأصول النحوية التي لها ضوابط، وبين رفض العلة الضعيفة، فمما لا شك فيه وجود علل نحوية تتسم بالضعف والقصور، ووجود هذه العلل الضعيفة سوغه كون التعليل النحوي – كما أشرنا سابقا – مبنيا على التعدد وعلى ألا توجد علة أخيرة وأن العبرة بما هو أليق بالمعلول، وبالرغم من وجود هذه العلل الضعيفة لم يدع أحد من النحاة إلى إلغاء التعليل تماما بكل أشكاله من الدرس النحوي؛ إن رفض العلة الضعيفة المعيبة أمر مقبول له ما يسوغه، لكن هذا الضعف لا ينبغي أن يكون مبررا لطلب إلغاء التعليل النحوي كله .

أما مسألة أن الأنسب لدراسة الوضعيات وتحليلها دراستها دراسة مقارنة أو تقابلية كما يفهم من كلام أبي حيان المذكور سابقا[١]، أو دراستها دراسة تاريخية مقارنة كما ينادي بعض المحدثين[٢]، فيرد عليها بأن المناهج المذكورة لها أهداف تختلف عن الأهداف التي من أجلها تعلل الوضعيات، فالمنهج المقارن قائم على عقد مقارنة بين لغات تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة لبحث مظاهر الاتفاق والاختلاف بينها لبيان درجة الصلة بين هذه اللغات، وبحث الشكل الذي يعد الأقرب إلى اللغة الأم، فالهدف الأساس لهذا المنهج هو تقسيم اللغات إلى أسر متشابهة في الخصائص، والمنهج التقابلي قائم على عقد مقارنة

(١) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان صـ ٢٣٠ ، ٢٣١ ، وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان ٩٨٥/٢ .

(٢) نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، د/ حسن خميس الملخ صـ ١٨٥ ، ١٨٦ .

بين لغات تنتمي إلى أسر لغوية مختلفة؛ للوقوف على أوجه الاختلاف بينها للوصول إلى تيسير عملية التعلم وعملية الترجمة، فالهدف الأساس لهذا المنهج الوقوف على خصائص اللغات وكيفية اكتسابها؛ والمنهج التاريخي قائم على أساس تتبع الظاهرة اللغوية في عصور مختلفة وأماكن متعددة لبحث ما أصابها من تطور مع محاولة الوقوف على سر هذا التطور وقوانينه المختلفة، فالهدف الأساس من هذا المنهج هو بحث الظواهر التي أصابها التطور عبر المراحل الزمنية وكيفية حدوثه من خلال تتبع هذه الظواهر حتى أقدم عصورها[1] .

فالمناهج المذكورة لها أهداف تختلف عن الأهداف التي من أجلها تعلل الوضعيات، فدراسة الوضعيات دراسة مقارنة أو دراسة تقابلية أو دراسة تاريخية ستؤدي إلى فوائد على مستوى آخر يختلف تماما عن مستوى الأهداف المتوخاة من التعليل النحوي، فعندما ندرس ظاهرة وضعية دراسة مقارنة فإن ما نصل إليه هو وجود أو عدم وجود ما يشبه هذه الظاهرة في اللغات التي تنتمي مع العربية إلى أسرة واحدة؛ لمعرفة درجة القرابة بين اللغتين ومدى الاتفاق والاختلاف بينهما، وعندما ندرسها دراسة تقابلية فإن ما نصل إليه هو كيف تسهم هذه الظاهرة في تعليم العربية لأصحاب لغة أخرى وفي النقل منها وإليها، وعندما ندرسها دراسة تاريخية فإن ما نصل إليه هو مكان هذه الظاهرة من مراحل تطور اللغة، أما تعليل الوضعيات فهو تحليل لغوي لأصل لغوي استنبطه النحاة من استقراء اللغة، وهذا التحليل يهدف إلى أهداف لغوية بعضها علمي يتعلق بالكشف عن خصائص اللغة، وبعضها تعليمي يتعلق بالمساهمة في ربط أصول اللغة بفروعها وضبط قواعدها لتيسير تعلمها؛ الجهة إذا مختلفة فلا يمكن القول بأن منهجا يغني عن منهج، أو أن الدراسة المقارنة أو التقابلية أو التاريخية يمكنها أن تحقق ما يحققه تعليل الوضعيات ويغني عنه .

---

(١) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي د٠ رمضان عبد التواب ص ١٩٦وما بعدها، ومقدمة في علم اللغة للدكتور محمد حبلص صـــ ٢٣٩ .

يبقى اعتراض واحد من الاعتراضات على تعليل الوضعيات وهو اعتراض يتعلق بالفائدة، فما الفائدة من تعليل الوضعيات؟ .

دأب المعترضون على تعليل الوضعيات على رمي العلل التي تعلل بها الوضعيات بعدم الفائدة، وبهذه التهمة تكون علل الوضعيات عندهم عبارة عن أقوال مرسلة وتخيلات ذهنية ومماحكات وتحكمات، وكل ذلك لا يقوم على دليل ولا يسوغه مسوغ من اللغة؛ وإذا وضعنا علل الوضعيات التي وردت في غير موضع من كتب النحو أثناء التطرق للقضايا النحوية المختلفة موضع البحث والتحليل وجدنا – كما يظهر من العرض السابق لمسوغات تعليل الوضعيات عند النحاة – أنها قامت بدور لا يمكن إغفاله أو التقليل من قيمته .

لقد قام التعليل– وخاصة في جانبه المتعلق بتعليل الوضعيات – بدور كبير في إبراز مدى اتساق ظواهر اللغة وخلوها من دواعي الاضطراب والضعف، وأيضا خلو نحوها الذي بني عليها من ذلك، فالناظر إلى العلل التي علل بها النحاة للوضعيات يجدها قامت بدور كبير في ضبط عدد من القضايا الأساسية التي قام عليها النحو وإحكامها، وذلك كما يظهر مما يلي :

- **<u>قضية المطرد والشاذ</u>:** وهي من القضايا الجوهرية في الدرس النحوي، فكثيرا ما أدت إلى حدوث خلافات وإثارة تساؤلات حول كيفية تحديدهما وحول موقف كل منهما من عملية التقعيد، وقضية المطرد والشاذ ترتبط ارتباطا وثيقا بقضية أصل الوضع، فما أصل الوضع إلا قرين المطرد وشبيهه، وما الشاذ إلا صورة من الصور الخارجة عن أصل الوضع؛ وتعليل أصل الوضع بهذا المفهوم يعد تعليلا للمطرد، وما من شك في أن المطرد يحتاج إلى ما يقويه ويبين أنه يقوم على أسس تجعله مستحقا لهذا الوصف وتجعل ما عداه غير مستحق له، ومن ثم يحمل على الشاذ،

ومن هنا تبدو قيمة تعليل أصل الوضع ودوره في التفرقة بين هذين النوعين[١] .

ولا يقتصر دور تعليل الوضعيات على التفريق بين المطرد والشاذ فقط، وإنما يمتد أيضا للبحث عما يفسر وجود ظواهر مطردة يبدو من ظاهرها أنها تخالف بعض الأصول اللغوية المقررة، بما يحقق المواءمة بينهما، وينفي وجود التعارض، كما في ظاهرة اتصال الأعداد من ثلاثة إلى عشرة بالتاء مع المعدود المذكر وخلوها منها مع المعدود المؤنث[٢]، وهي الظاهرة التي تخالف أصلا مراعى في كثير من الأبواب النحوية وهو (المطابقة في النوع)، إن تعليل مثل هذا يؤدي دورا مهما في إطار إزالة التعارض بين قضايا النحو وأصوله، فالتعليل هنا يقوم بأمر مهم وهو رد هذا الاختلاف إلى ما يسوغه من اللغة بحيث يبدو منسجما معها غير خارج عنها، فمن التعليلات التي ذكرها النحاة في المسألة المذكورة :

أ- العدد كله مؤنث، فجعلت التاء مع المذكر لأنه أخف من المؤنث، ولم يجعلوها مع المؤنث لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث: علامة تأنيث العدد وعلامة تأنيث المعدود[٣] .

ب- أصل العدد التأنيث وأصل التأنيث بالتاء، ولما كان المذكر أصلا والمؤنث فرعا أخذ المذكر الأصل وهو التاء[٤].

---

(١) راجع المسوغ رقم(٩) من مسوغات تعليل الوضعيات .

(٢) راجع المسوغ رقم(٨) من مسوغات تعليل الوضعيات .

(٣) أسرار العربية لابن الأنباري صـــ ١٢٣، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان ٢٩٧/٩

(٤) أسرار العربية، لابن الأنباري صـــ ١٢٣، وهمع الهوامع للسيوطي ٣٠٧/٥ .

ت- العدد مؤنث قبل دخول التاء مثله مثل المؤنث المعنوي (هند) فهو مؤنث بالصيغة؛ ومن ثم لم يجز دخول علامة التأنيث عليه[١] .

ث- الأعداد من (٣-١٠) جمع، ومن الجموع ما هو مذكر وجمع بتاء التأنيث مثل (غراب) وجمعه (أغربة)، ومنها ما هو مؤنث وجمع بلا تاء تأنيث مثل (عُقاب) وجمعها (أعقب)[٢] .

والملاحظ على هذه التعليلات أنها تستند إلى أصول لغوية، فهي تستند إلى (التخفيف - عدم جواز الجمع بين علامتين لمعنى واحد - مراعاة أحكام الأصالة والفرعية - الاعتداد بأصل الصيغة - القياس على النظير)، وهي بهذا علل نابعة من أصول اللغة المطردة المراعاة في التقعيد وبناء الأحكام، وكونها على هذا النحو ينفي عن الظاهرة المتحدث عنها التعارض المشار إليه؛ فبناء على هذه التعليلات ليس ثمة تعارض بين ظاهرة اتصال الأعداد من ثلاثة إلى عشرة بالتاء مع المعدود المذكر وخلوها منها مع المعدود المؤنث، وبين أصل (المطابقة في النوع)، فتبعا للتعليلات المذكورة لا توجد مخالفة في التذكير والتأنيث؛ لأن العدد كله مؤنث، والذي يحتاج إلى تفسير هو: لماذا يقبل المذكر علامة التأنيث زائدة ولا يقبلها المؤنث؟ .

- **<u>قضية التعدد النحوي</u>:** ويقصد بها التعدد المرتبط بالظاهرة الواحدة، فالنحو العربي فيه ظواهر كثيرة نلمح فيها التعدد بوضوح، فهناك تعدد في المصطلحات الدالة على ظاهرة واحدة، وهناك تعدد في الأحكام المتعلقة بظاهرة واحدة، وهناك تعدد في الشروط، وهناك تعدد في الاستثناءات، وغير ذلك من ألوان التعدد التي تثير تساؤلا حول ما بين هذه الأنماط المتعددة من اتساق أو تناقض، وقد قام تعليل الوضعيات بدور مهم في

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان ٢٩٧/٩ .
(٢) السابق الصفحة نفسها .

إظهار ما بين هذه الأنماط المتعددة من اتساق وتكامل ونفي أية مظاهر اضطراب عنها، وذلك كما يتضح من الأمثلة الآتية:

يعد تعدد المصطلح النحوي للظاهرة الواحدة من السمات البارزة في النحو العربي، فهناك (النعت والصفة) و (الجر والخفض) و(الممنوع من الصرف وما لا يجري)[١] و (ضمير الشأن وضمير المجهول)[٢] و(حروف النفي وحروف الجحد)[٣]، وغير ذلك مما هو مشهور في كتب النحو؛ وهذا التعدد من شأنه أن يثير تساؤلا مهما وهو : هل العلاقة بين هذه المصطلحات علاقة تعارض وتنافر وعدم اتساق؟ أم أنها علاقة تكامل وتآلف وتوافق؟ ويعد تعليل الوضعيات عاملا مهما من العوامل التي يمكنها أن تسهم في الإجابة عن هذا التساؤل، فالمصطلح في الأساس لفظ موضوع للدلالة على مفهوم معين في علم من العلوم؛ ومن ثم لكل مصطلح أصل وضع، وتعليل هذا الأصل إلى جوار كونه يوضح المصطلح ويظهر الأساس الذي بني عليه، يساعد أيضا في الكشف عن مدى علاقته بغيره من المصطلحات الأخرى التي تشاركه في المفهوم، فمصطلح (البدل) موضوع للدلالة على التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، وقد كان لحرص النحاة على تعليل استخدام النحاة لهذا المصطلح دالا على هذا المفهوم بقولهم بأن المتحدث عنه هنا تابع يهدف إلى: (الإيضاح، ورفع الالتباس، وإزالة التوسع والمجاز، وتوكيد الحكم وتقريره)[٤]، وهذا التعليل يمكن أن يفهم في ضوئه لماذا أطلق بعض النحاة على البدل مصطلحات أخرى مثل: (التبيين – التكرير – الترجمة – التفسير)[٥]، فكلها مصطلحات تدور حول العلة

(١) المقتضب، للمبرد ٣/ ٣٠٩ ، ٣٣٨ .

(٢) مغني اللبيب، لابن هشام ١/ ٣٦٣ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري ٤٧٥/٢ .

(٤) أسرار العربية، لابن الأنباري صـــ ٢٩٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦٣/٢ .

(٥) معاني القرآن للفراء ١٦٨/١، ١٩٣، ٢٠٧.

في استخدام هذا النوع من التوابع في اللغة؛ ومن ثم فتعددها ليس مبعث تنافر أو تناقض .

وكما في المصطلح النحوي، نجد أيضا تعددا في الأحكام النحوية المتعلقة بظاهرة واحدة، ففيما يتعلق بالترتيب بين المبتدأ والخبر نجد الحكمين الآتيين اللذين يبدو أنهما متناقضين: (الأصل أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر) و(الأصل في الخبر أن يتقدم على المبتدأ إذا كان مما له الصدارة)، وفيما يتعلق بإعراب الفعل المضارع نجد الحكمين المتباينين الآتيين: (الفعل المضارع منه ما هو معرب) و (الفعل المضارع منه ما هو مبني)، وهذا التعدد الموهم للتناقض أو التباين تركه بلا تفسير يفتح الباب أمام رمي الأحكام النحوية بالاضطراب والفساد ومن ثم نقضها، ولما كانت الأحكام المذكورة متعلقة بأصل الوضع قام تعليل هذا الأصل بدور مهم في إزالة هذا التناقض وتفسير ذلك التباين، فتعليل استحقاق الاستفهام الصدارة بأنه يمنع اللبس الحاصل بسبب بدء الكلام خبريا وإنهائه إنشائيا في المثال الأول يجعلنا أمام أصلين مختلفين لكل منهما دواع معنوية وليس أمام صورتين متعارضتين[١]، وتعليل استحقاق الاسم الإعراب في أصل وضعه بأن الأسماء تتضمن معاني مختلفة مثل: الفاعلية والمفعولية والإضافة، فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض بنفي صفة التباين بين إعراب المضارع وبنائه، فالمضارع مبني حسب الأصل الذي يقضي بأن الأصل في الأفعال البناء، لكنه لما أشبه الاسم فيما كان سببا في إعرابه أعرب مثله، فصار المضارع بموجب هذه العلة نوعين مختلفين: نوع تحققت فيه علة الإعراب فأعرب، ونوع لم تتحقق فيه علة الإعراب فبقي على الأصل وهو البناء[٢].

---

(١) راجع المسوغ رقم(٢) من مسوغات تعليل الوضعيات .

(٢) راجع المسوغ رقم(٣) من مسوغات تعليل الوضعيات .

ومن أنماط التعدد أيضا: تعدد التراكيب الواردة على صورة واحدة لأغراض مختلفة مثل: تركيب (ما أحمره) الدال على التعجب من اللون الأحمر وهو التركيب الممنوع عند النحاة، وتركيب :(ما أحمره !) المأخوذ من صفة "البلادة" وهو التركيب الجائز عند النحاة، فتعليل أصل وضع التعجب وهو (ألا يشتق من الألوان) بأن الألوان لما كانت ثابتة في الشخص لا تكاد تتغير جرت مجرى أعضائه التي لا معنى للأفعال فيها، أسهم في إزالة اللبس الناتج عن وجود صورتين لتركيب واحد إحداهما جائزة والأخرى غير جائزة[١] .

- **قضية التأصيل النحوي**: تعد قضية التأصيل في النحو العربي من القضايا الأساسية؛ لأن عليها المعول في تقوية الأحكام النحوية وضبطها، فالتأصيل بمفهومه المتعلق بإرجاع الأشياء إلى أصولها يقوم بوظيفة لغوية مهمة في عملية التقعيد النحوي، فبناء عليه تُرَدُّ القضايا النحوية إلى أصول ثابتة مضبوطة أثناء عملية التقعيد بحيث لا يتم التقعيد إلا بعد هذا الرد، وهذا بهدف ضبط الأحكام ونفي الاضطراب عنها، وقد قام تعليل الوضعيات بدور كبير في عملية التأصيل لبعض الظواهر تأصيلا نحويا، وذلك كما في ظاهرة تبادل الأحكام النحوية والصرفية المعروفة عند النحاة باسم (التقارض)، وهي الظاهرة التي عرفها النحاة بأنها استعارة كل واحد من الشيئين من الآخر حكما هو أخص به[٢] ، فمما أصل به النحاة هذه الظاهرة ما ذكروه تعليلا لأصل وضع (كم) الخبرية وهو البناء بأنه حملا على (رب) حملا للنقيض على النقيض، وإذا عرفنا أن النحاة عللوا أيضا حمل (رب) على (كم) في الدلالة على التكثير بأنه حملا للنقيض على النقيض[٣]،

(١) راجع المسوغ رقم(٦) من مسوغات تعليل الوضعيات .

(٢) شرح المفصل، لابن يعيش ٨٨/٢ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٣٦٤/١ .

تبين لنا أن علة (الحمل على النقيض) إحدى الأصول التي تبنى عليها ظاهرة تبادل الأحكام النحوية والصرفية .

ونظرا لأن كثيرا من الظواهر النحوية أتت على صورة أصلية وصورة أخرى استعمالية معدول بها عن هذا الأصل، كانت هناك حاجة – في هذه الحالة – إلى تأصيلين: تأصيل للأصل وتأصيل للعدول عن الأصل، وقد قام تعليل الوضعيات أيضا بدور في التأصيل للمعدول به عن الأصل إلى جوار قيامه بدوره في التأصيل للأصل، وذلك كما يظهر من خلال تعليل تقديم المبتدأ على الخبر على أصل الوضع بأن المبتدأ عامل في الخبر ورتبة العامل التقدم على معموله كالفعل، فهذه العلة المؤصلة لهذا الأصل هي التي بنيت عليها العلة المؤصلة للأصل الاستعمالي (تقديم الخبر على المبتدأ) الخارج عن الأصل الوضعي، وهي أن العامل المتصرف في نفسه حقه أن يتصرف في معموله بالتقديم والتأخير ما لم يعرض عارض[1]، فقد بنيت العلة المؤصلة لمخالفة أصل الوضع على العلة المؤصلة للوضع .

ومما له صلة بقضية التأصيل أيضا تأصيل الظواهر التي ظاهرها أنها خارجة على أصل الوضع بينما هي في الحقيقة منه، فرد هذه الظواهر إلى أصل الوضع نوع من التأصيل، وقد قام تعليل الوضعيات بهذا الرد أحيانا كما في مسألة (تأخير مفسر الضمير عليه تأخيرا عارضا) في مثل: (خاف ربَّهُ زيدٌ)، فعلة أصل الوضع – وهو وجوب حاجة ضمير الغائب إلى مفسر متقدم عليه – هي إبهام الضمير وحاجته إلى ما يفسره، وبموجب هذه العلة يمتنع تأخير المفسر على الضمير تأخيرا يجعله مبهما، أما إذا كان التأخير عارضا وكان المفسر متأخرا فقط من حيث اللفظ ومتقدما من حيث الرتبة فالإبهام ينتفي؛ لأن رتبة المفسر المتقدمة هنا قامت مقام المفسر،

(١) راجع المسوغ رقم(١٥) من مسوغات تعليل الوضعيات .

ومعناه موجود في مكانه؛ وهكذا ينتفي الإبهام عن الضمير، ومن ثم تصير هذه الصورة ممثلة لأصل الوضع كغيرها وليست خارجة عنه[١] .

- **قضية اللَّبْس:** يعد الوضوح والبعد عن الإشكال والحرص على الإفهام أغراضا أساسية من أغراض اللغة؛ ومن ثم فإن كل ما يؤدي إلى اللبس محظور، فاللبس إذا لم تدع إليه دواع بلاغية وجبت إزالته، ولقد تحدث العلماء عن كثير من وسائل أمن اللبس في اللغة العربية كأمن اللبس بالعلامة الإعرابية وبالرتبة وبالصيغة وغير ذلك من الوسائل، وإذا تأملنا تعليل الوضعيات وجدناه يقوم بدور أيضا في هذا المجال.

فمن خلال تعليل الوضعيات ظهرت لنا وسيلة من وسائل أمن اللبس ، كما ظهر من خلال تعليل وضع نون التثنية على حركة الكسر ووضع نون الجمع على حركة الفتح بعلة (التفريق بين المثنى والجمع)، فهذه العلة كشفت لنا عن وسيلة من وسائل أمن اللبس وهي: المخالفة في الحركات بين المتشابهين؛ ليحدث التمييز بينهما ويمتنع بذلك اللبس، خاصة بين الصيغ التي لا يوجد فيها فروق لفظية تساعد على التمييز بينها، كما نجده بين جمع الاسم المقصور في حالتي الجر والنصب مثل: (مُصْطَفَيْنَ) وبين مثنى الاسم الصحيح مثل: (زيْدَيْنِ)، فلو لم يحدث التفريق بين الصيغتين بفتح النون مع الجمع وكسر النون مع المثنى لالتبس الجمع بالتثنية[٢] .

ومن خلال تعليل الوضعيات أيضا وضعت شروط مانعة للبس كشرط: ألا يكون مرفوع اسم الفاعل ضميرا عندما يخرج عن أصل وضعه ويصير مبتدأ في مثل (أضارب الزيدان؟)، فلا يجوز أن يكون نحو (أضاربان؟) جملة، ويستند اشتراط هذا الشرط إلى علة أصل وضع اسم الفاعل وهو (أن يكون

(١) راجع المسوغ رقم(١٦) من مسوغات تعليل الوضعيات .
(٢) راجع المسوغ رقم(٥) من مسوغات تعليل الوضعيات .

معتمدا على من هو له)، فعلة هذا الأصل (أنه صفة في المعنى وُضِعَ على أن يفيد معنى في ذات تقدم ذكرها)؛ ومن ثم فاشتراط الشرط المذكور حال كونه مبتدأ يمنع توهم أن اسم الفاعل باق على أصله صفة لذات تقدم ذكرها؛ لأن مجيء فاعل اسم الفاعل ضميرا لا يخرجه عن الإفراد، بينما مجيء الفاعل اسما ظاهرا يخرجه عن ذلك(١) .

ومن خلال تعليل الوضعيات أيضا وضعت أحكام نحوية مانعة للبس، كما حدث عند تعليل أصل وضع الجملة الفعلية وهو (أن يتقدم الفعل على الفاعل)، فقد علل النحاة هذا الأصل بعلل معظمها يدور حول أن مخالفة هذا الأصل تؤدي إلى التباس الجملة الفعلية بالاسمية، وقد كانت هذه العلل الأساس الذي بني عليه الحكم النحوي (لا يجوز تقديم الفعل على الفاعل)، وهو الحكم الذي يهدف إلى منع هذا الالتباس(٢) .

- **قضية المنع في النحو**: يعد المنع مصطلحا نحويا من المصطلحات التي تستخدم بكثرة عندما يتعلق الأمر بالأحكام النحوية، فالأحكام النحوية كما ذكر السيوطي خمسة هي: (واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء)(٣)، والحكم الممنوع – كغيره من الأحكام – يحتاج إلى دليل يقوم عليه المنع، وقد استخدم تعليل الوضعيات كأساس من الأسس التي قامت عليها أدلة منع الأحكام النحوية، كما في منع حذف (لا) من (لا سيما)، فالدليل المستند إليه في هذا المنع هو أن ما وضع مؤديا معنى الفعل واختصر في حروف وضعه لا يناسبه الحذف، وهذا الدليل يقوم

(١) راجع المسوغ رقم(١٤) من مسوغات تعليل الوضعيات .

(٢) المقتضب، للمبرد ١٢٨/٤، والأصول في النحو، لابن السراج ١٧٤/٣، وأسرار العربية لابن الأنباري صـــ ٨٩. وراجع المسوغ رقم (٤) من مسوغات تعليل الوضعيات .

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي صـــ ١٩ .

على أساس التعليل لأصل وضع الحروف على حرف أو حرفين بعلة أن حروف المعاني إنما وضعت بدلا من الأفعال طلبا للاختصار[١].

ولم يقتصر المنع القائم على تعليل الوضعيات على منع الأحكام النحوية فقط، وإنما امتد لمنع أصول وضع أخرى، وذلك عندما يُنْسَبُ للشيء الواحد أكثر من أصل وضع، كما في (لو) فقد نُسب لها أصلان للوضع: الأول: (حرف امتناع الجواب لامتناع الشرط)، والثاني: (الدلالة على امتناع شرطها وعلى كونه مستلزما لجوابها، وعدم التعرض لامتناع الجواب في نفس الأمر ولا لثبوته)، وقد منع بعض النحاة القول بالأصل الأول مستندين إلى علة الأصل الثاني وهي أن امتناع شرطها مطرد، أما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعا على كل تقدير، فهو قد يكون ثابتا مع امتناع الشرط، كما في (لو حفظت الشعر لاستقام لسانك)، فامتناع الجواب هنا ليس امتناعا حتميا لامتناع الشرط؛ فهو ليس السبب الوحيد في إيجاده، فمن الممكن أن تتحقق استقامة اللسان مع امتناع حفظ الشعر[٢] .

مما سبق يتضح لنا أن تعليل الوضعيات منهج لغوي في مفهومه، وفي آلية تطبيقه، وفي آثاره، ويتضح أيضا مدى تغلغله في الفكر النحوي وانتشاره في قضاياه المختلفة بطريقة يصعب معها الاستغناء عنه وطرحه من النحو؛ وبهذا لم يعد هناك مسوغ لاتهامه بكونه لا فائدة منه وبكونه مصدرا للتعارض والتناقض والتحكم والتسلسل، أو الدعوة إلى طرحه لوجود ما يمكن أن يغني عنه من مناهج تحليل اللغة ودراستها .

* *

(١) راجع المسوغ رقم (١٣) من مسوغات تعليل الوضعيات .
(٢) راجع المسوغ رقم (١٢) من مسوغات تعليل الوضعيات .

الخاتمـــة

إن ظاهرة تعليل الوضعيات من الظواهر التي تأتي أهميتها من اتصالها اتصالا مباشرا بقضية أهمية التعليل النحوي وفائدته وقيمته في مجالات التقعيد للغة وتعليمها وتحليلها؛ لهذا السبب دارت الصفحات السابقة حولها بالدرس والتحليل ابتداء من تحديد مفهوم الوضعيات، ومرورا ببيان أوجه الاعتراض على تعليلها ومسوغاته، وانتهاء بتقويم هذه الظاهرة، وذلك كما يظهر من الملخص الآتي:

حدد النحاة (قواعد كلية استنبطوها بأدلة لغوية بهدف تأصيل الاستعمالات اللغوية تأصيلا ينفي عنها الفوضى والاضطراب والعشوائية، وينظم ما تمثله من أنماط متباينة في إطار من التوافق؛ بما يسهم في ضبط القواعد النحوية المنظمة لها)، وقد أطلق النحاة على هذه القواعد (الوضعيات)، وقد كان منشأ هذه الوضعيات لغويا؛ فتحديدها كان مبنيا على أسس تتعلق ببنية الكلمات، ووظائفها، ودلالاتها، وأيضا تتعلق بطبيعة التراكيب وخصائصها .

ونظرا لتغلغل فكرة الوضعيات في الفكر النحوي وتحولها إلى أصل من الأصول النحوية خضعت للتعليل مثلها مثل جميع أصول التقعيد النحوي، وقد شكل هذا ظاهرة سُميت (تعليل الوضعيات) كانت مثار اعتراض من بعض النحاة للأسباب الآتية :

أ- كونها تعليلا للأصول، والأصول لا تعلل .

ب- كونها تؤدي إلى تعليلات لا فائدة منها .

ت- كونها تؤدي أحيانا إلى التناقض .

ث- كونها تؤدي أحيانا إلى تسلسل العلل .

ج-كون التعليلات الناجمة عنها فيها (تحكم)؛ لأنها لا تستند إلى عقل ولا منطق.

ح-كونها تؤدي إلى علل تفتقد شرطا من أهم شروط العلة النحوية وهو الاطراد والعكس .

وقد ظهر من كلام أصحاب هذه الاعتراضات تفضيلهم عدم تعليل هذه الوضعيات والاكتفاء بدراستها دراسة تقابلية أو مقارنة عند دراستها دراسة تحليلية؛ لأنها ظاهرة تشترك فيها جميع اللغات، والاكتفاء أيضا عند التنظير لأحكام اللغة وتقويتها عندما تدور حول ظواهر وضعية بالإشارة إلى كونها مسموعة دون تعليل .

وبالبحث عن أسباب تعليل النحاة للوضعيات من خلال ما ذكروه من علل في مواضع مختلفة تبين أن الأمر كانت له مسوغات متعددة على النحو الآتي :

١. اطراد الأحكام .
٢. درء التناقض عن الأحكام .
٣. تسويغ الأحكام المتباينة في الباب الواحد .
٤. تثبيت الحكم النحوي ونفي جواز مخالفته .
٥. إزالة اللبس عن الحكم النحوي .
٦. التفريق بين صور التراكيب المتشابهة من حيث الجواز وعدمه .
٧. التوفيق بين المصطلحات النحوية .
٨. تفسير بعض الظواهر المطردة المخالفة لأصل من أصول اللغة .
٩. التفريق بين المطرد والشاذ .
١٠. تعليل وضعيات أخرى .
١١. التأصيل لبعض الظواهر التي تبنى عليها أحكام نحوية كظاهرة تبادل الأحكام النحوية .
١٢. إبطال أصل وضع آخر .
١٣. نقض حكم نحوي ليس له سند من كلام العرب .

١٤. وضع الشروط الضابطة للحكم النحوي .

١٥. التأصيل للأصول الاستعمالية الخارجة عن أصل الوضع .

١٦. ضم ما ظاهره أنه غير خاضع لأصل الوضع إليه .

وهذه المسوغات التي من أجلها استخدم تعليل الوضعيات تظهر مدى الحاجة إلى وضع هذه الظاهرة موضع التقويم لبيان هل كان لوجودها فائدة في الدرس النحوي؟ وعلى أي مستوى ظهرت هذه الفائدة؟ .

من خلال التمهيد لتقويم ظاهرة تعليل الوضعيات تبين أن التعليل النحوي من أهم وسائل ضمان البقاء والاستقرار والضبط والاطراد لأحكام اللغة، من خلال الربط بين نظام اللغة وبين الاستعمالات الواردة على لسان أهلها ، ونفي التناقض واللبس وغيرهما من مظاهر الاضطراب عنها، وتبين أيضا أن التعليل هو أول مراحل تعلم اللغة، وأنه لا يتنافى مع الوضعيات؛ لكونها مجالا من مجالات الدرس النحوي التي تخضع للتعليل، فلا فرق بينها وبين غيرها من الظواهر اللغوية الخاضعة للتعليل، ولكونها تتفق معه في صدورهما عن العقل، وفي استهداف الحفاظ على اللغة وحمايتها من الرمي بالفوضى والاضطراب والعشوائية .

من هذا المنطلق تطرق البحث إلى تقويم ظاهرة تعليل الوضعيات من ناحيتين :

الأولى: الرد على اعتراضات المعترضين .

الثانية: بيان قيمة هذا النمط في الدرس النحوي .

أما من حيث الرد على اعتراضات المعترضين فقد تبين استحالة الفصل بين ما ينبغي تعليله وما لا ينبغي تعليله في النحو، لعدم وجود مقاييس يمكن الاستناد إليها في التفريق بين النوعين، وتبين أيضا أن ما نسب لتعليل الوضعيات بأنه نتج عنه علل تتصف بعيوب كالتسلسل، وعدم الاطرد، والتناقض لا يمكن الاستناد إليه لتضعيف علل الوضعيات؛ لأن هذه العيوب عيوب اتصفت بها

العلة النحوية، وهي ليست قاصرة على نوع دون آخر، وأن القول بذلك خلط بين أمرين لا ينبغي الخلط بينهما وهما: رفض التعليل كمبدأ وأصل من الأصول النحوية التي لها ضوابط، ورفض العلة الضعيفة، وتبين أيضا أن المناهج المطروحة لتكون بديلا عن تعليل الوضعيات لها أهداف تختلف عن الأهداف التي من أجلها تعلل الوضعيات، ومن ثم لا يمكنها التعويض عنها .

وأما من حيث بيان قيمة تعليل الوضعيات في الدرس النحوي فقد تبين أنه قد قام بدور كبير في الضبط والتنظير والتأطير والتأصيل لعدد من القضايا الأساسية التي بني على أساسها علم النحو، وأبرز هذه القضايا :

١. قضية المطرد والشاذ .

٢. قضية التعدد النحوي .

٣. قضية التأصيل النحوي .

٤. قضية اللَّبْس في النحو.

٥. قضية المنع في النحو .

وفي ختام البحث يوصي الباحث بضرورة إعطاء تعليل الوضعيات مساحة كبيرة من الاهتمام والتركيز في أثناء تعليم النحو للمتخصصين، فمن خلاله يمكن للمتخصص إدراك كثير من المفاهيم والأسس التي تجعله متمكنا من هذا العلم، وقادرا على الإبداع فيه دراسة وتدريسا، وتفتح له كثيرا من الآفاق البحثية التي تمكنه من العثور على أفكار نحوية تستحق البحث والدراسة .

فهرس المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب . أبو حيان الأندلسى. تحقيق د / مصطفى أحمد النماس . مطبعة المدنى . مصر . (١٩٨٤ – ١٩٨٩ م).
- أسرار العربية. لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري . تحقيق محمد بهجة البيطار. مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق . طبعة سنة ١٩٥٧م .
- الأشباه والنظائر فى النحو. لجلال الدين السيوطي. طبعة دار الكتب العلمية. بيروت . ط١ . ١٩٨٤ م .
- الأصول فى النحو. أبو بكر ابن السراج. تحقيق د٠ عبد الحسين الفتلى . مؤسسة الرسالة . ط١. ١٩٧٩ م .
- الاقتراح فى علم أصول النحو . جلال الدين السيوطى. شرح وتعليق د٠ أحمد سليم الحمصى و د٠ محمد أحمد قاسم . جروس بروس . ط١ . ١٩٨٨ .
- أمالي ابن الحاجب . عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب. تحقيق د٠ فخر صالح سليمان قدارة . دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت . ١٩٨٩م .
- أمالي ابن الشجري . ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري. تحقيق د٠ محمود محمد الطناحي . مكتبة الخانجي، القاهرة . الطبعة الأولي ١٩٩١م .
- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه. تحقيق / محمد إبراهيم البنا. مطبعة السعادة . مصر .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. كمال الدين أبو البركات الأنباري. معه كتاب: الانتصاف من الإنصاف. تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة . مصر . الطبعة الرابعة ١٩٦١م .

- الإيضاح في شرح المفصل . أبو عمرو عثمان ابن عمر المعروف بابن الحاجب . تحقيق د٠ موسى بناي العليلي . طبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية . بغداد .
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي . تحقيق د/ مازن المبارك . دار النفائس . بيروت. الطبعة الثالثة . ١٩٧٩م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. لأبي البقاء العكبري . تحقيق : عبد الرحمن السليمان العثيمين. رسالة ماجستير. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية . جامعة الملك عبد العزيز. المملكة العربية السعودية.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل . تحقيق د/ حسن هنداوي . الأجزاء (١-٥) دار القلم دمشق، وباقي الأجزاء دار كنوز إشبيليا . المملكة العربية السعودية . ط١ . ٢٠١٠م .
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو . الشيخ / خالد عبد الله الأزهري . تحقيق : محمد باسل عيون السود . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . ط ١ . ٢٠٠٠م .
- التعريفات ، علي بن محمد بن علي الجرجاني ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط١ ، ١٩٨٣م .
- تكملة المعاجم العربية. للمستشرق الهولندي رينهارت دوزي . نقله إلى العربية وعلق عليه د٠ محمد سليم النعيمي . دار الرشيد للنشر . العراق . ١٩٨٠م .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد . محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي المعروف بناظر الجيش .تحقيق أد / علي محمد فاخر وآخرين . دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة . القاهرة . ط١ . ١٤٢٨ هـ .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك . لابن أم قاسم المرادي . تحقيق أد/ عبد الرحمن علي سليمان . دار الفكر العربي . مصر . ط١ . ٢٠٠١م .
- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن أم قاسم المرادي . تحقيق / طه محسن . ساعدت جامعة بغداد على نشره . طبع بمطابع جامعة الموصل . ١٩٧٦م .
- الخصائص . لأبي الفتح عثمان بن جني . تحقيق / محمد على النجار . ط٢. الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٨٦م .
- الرد على النحاة . لابن مضاء القرطبي . تحقيق ونشر د/ شوقي ضيف . دار الفكر العربي . ط١ . ١٩٤٧م .
- سر صناعة الإعراب . لأبي الفتح عثمان ابن جني . تحقيق د/ حسن هنداوي . دار القلم . دمشق. ط٢ . ١٩٩٣م .
- شرح ابن عقيل على الألفية . لأبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك ، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل . تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد . دار التراث . القاهرة . ط ٢٠ . ١٩٨٠م .
- شرح التسهيل . جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي . تحقيق د٠ عبد الرحمن السيد ، و د/ محمد بدوي المختون . هجر للطباعة والنشر والتوزيع . ط١ . ١٩٩٠م .
- شرح التكملة للعكبري، وهو الجزء الثاني من المصباح في شرح الإيضاح، رسالة دكتوراه، حورية بنت مفرج الجهني.
- شرح الرضي على الكافية . رضي الدين الاستراباذي . تصحيح وتعليق / يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قار يونس. بنغازي . ط٢ . ١٩٩٦م .
- شرح الكافية الشافية . جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي . تحقيق د٠ عبد المنعم أحمد هريدي . مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي . جامعة أم القرى . ط١ . ١٩٨٢م .

- شرح المفصل . يعيش بن علي بن يعيش النحوي . إدارة الطباعة المنيرية . مصر .
- شرح شافية ابن الحاجب . رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي . تحقيق / محمد نور الحسن وآخرين . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . ١٩٨٢م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى . لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع . ط١ . ١٩٩٠م .
- قياس النقيض في النحو العربي، رسالة ماجستير، إعداد: الباحث ثروت عجرم سالم، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت، الأردن . ٢٠١٧م .
- الكتاب . لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق: عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي. القاهرة . ط٣ . ١٩٩٦م .
- اللباب في علل البناء والإعراب . لأبي البقاء العكبري . تحقيق / غازي مختار طليمات و د٠ عبد الإله نبهان. دار الفكر بيروت، ودار الفكر دمشق. ط١. ١٩٩٥م.
- لسان العرب . لابن منظور . طبعة دار المعارف .
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي . د/رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجي . ط٣ . ١٩٩٧م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها . عبد الرحمن جلال الدين السيوطي . تحقيق / محمد أحمد جاد المولى بك وآخرين . مكتبة دار التراث . القاهرة . ط٣ .

- معاني القرآن . أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء . عالم الكتب . بيروت . ط٣ . ١٩٨٣ م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . جمال الدين ابن هشام الأنصاري . تحقيق د / مازن المبارك و محمد علي حمد الله. وراجعه د/ سعيد الأفغاني. دار الفكر . بيروت . ط١ . ١٩٩٢ م .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) . أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي . تحقيق مجموعة من الأساتذة . معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة . ط١ . ٢٠٠٧م .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية . لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني . تحقيق أد/ علي محمد فاخر وآخرين. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة . القاهرة . ط١ . ٢٠١٠م .
- المقتصد في شرح الإيضاح . لعبد القاهر الجرجاني . تحقيق / كاظم بحر المرجان . منشورات وزارة الثقافة والإعلام . العراق . دار الرشيد للنشر . ١٩٨٢م .
- المقتضب. لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد . تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة . طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. وزارة الأوقاف. مصر . ط٣ . ١٩٩٤م .
- مقدمة في علم اللغة . للدكتور محمد حبلص . دار الثقافة العربية . ١٩٩٧م.
- الممتع الكبير في التصريف . لابن عصفور الإشبيلي . تحقيق د/ فخر الدين قباوة . مكتبة لبنان . بيروت . لبنان ط٨ . ١٩٩٦ .
- المنصف شرح كتاب التصريف للمازني . لأبي الفتح عثمان بن جني . تحقيق / إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين. وزارة المعارف العمومية . إدارة إحياء التراث القديم . مصر . ط١. ١٩٥٤م .

- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك . لأبي حيان الأندلسي . تحقيق سدني جليزر . المطبعة الأمريكية . نيوهافن . ١٩٤٧م .
- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، د/ حسن خميس سعيد الملخ . دار الشروق للنشر والتوزيع . الأردن . ط١ . ٢٠٠٠م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . جلال الدين السيوطي . تحقيق / الأستاذ عبد السلام هارون ، و/ د / عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة. بيروت . ١٩٩٢م .

* * *